مفاهيم اقتصادية أساسية
Basic Economic Concepts

س/ إلى ماذا تنقسم العلوم ؟

العلم ينقسم إلى قسمين :

١ – **العلم الشرعي** : يتعلق بعلوم الكتاب والسنة .

٢ – **علوم كونية [وضعية]** : يتعلق بعلوم الكون ؛ والتي بدورها تنقسم إلى قسمين :

❖ العلوم الطبيعية : تتعامل في دراستها وفي موضوع بحثها مع المادة والتي إذا كانت على شكلها الطبيعي مثل [علم الجيلوجيا ، علم الفلك ، علم البحار ، علم الكواكب] ، أو أن هذه المادة تتعلق بتحويلاتها المختلفة مثل [علم الميكانيكا ، علم الرياضيات ، علم الفيزياء ، علم الكيمياء ...] فهي علوم توصف بأنها علوم طبيعيه وتشترك في أن قواعدها ونظرياتها وأفكارها وكل ما جاء به علمائها هي نظريات وقواعد وحسابات وكذالك هي عبارة عن مفاهيم أساسيه طبيعيه مطلقه .

❖ العلوم الاجتماعية : موضوع دراستها هو المجتمع وأول وحدة بشريه في دراسة هذا المجتمع هو الإنسان وعليه فأن الإنسان يختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنيه إلى أخرى وعليه جاءت العلوم الاجتماعية غير متفقه في أفكارها وغير متحدة في مناهجها وغير مجتمعه في ما يخص النظريات والقواعد والأفكار والمذاهب التي ذهبت إليها .

علم الاقتصاد : ينتمي إلى العلوم الاجتماعية التي تدرس السلوك الإنساني ، فهناك سلوك إنساني نفسي يأتي [علم النفس] لدراسته وهناك سلوك إنساني اجتماعي يأتي [علم الاجتماع] لدراسته وهناك سلوك إنساني متعلق بالتاريخ يأتي [علم التاريخ] لدراسته وهناك سلوك متعلقة بالأحاسيس والوجدانيات والروحانيات والتعابير يأتي [علم الأدب] لدراسته والشعر .. الخ ، وهناك سلوك اقتصادي للإنسان يأتي [علم الاقتصاد] لدراسته .

س / ما هي الموارد ؟

الموارد : هي كل ما يستخدم في إنتاج شتى أنواع السلع و الخدمات .

الموارد الطبيعية : تشمل كل ما تجود بها الطبيعة كالأرض وما تحمل على سطحها من غابات وأحجار وما تحويه في باطنها من مختلف المعادن و نفط وغاز وما يجري على ظهرها من أنهار وبحار ومحيطات بما فيها من موارد مائية وثروات سمكية وشلالات لتوليد الكهرباء .

الموارد البشرية : تتمثل في القوى العاملة ، وما تملكه من معارف ومهارات [رأس المال البشري] في اتجاهين :

- كمي : تزيد نتيجة للنمو السكاني .
- نوعي : تزيد عن طريق التعليم والتدريب والتقدم التقني .

الوقت : يعتبر الوقت من الموارد الهامة ، فيجب توفر الوقت ، مع توفر بقية الموارد الأخرى ، لإنتاج أي سلعة .

س / ما هي المشكلة الاقتصادية ؟

علم الاقتصاد نشأ كحال جميع العلوم الاجتماعية ، نتيجة وجود مشكلة اقتصادية متعددة ومتطورة للبشرية ، لذا جاء علم الاقتصاد لحل هذه المشكلة وأهتم بأكثر السبل نجاحاً لاستغلال هذه الموارد [المحدودة] في صالح البشر ، وذلك لتلبية الحاجات غير المحدودة لتلك المجتمعات البشرية وهذا مفهوم ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة [الندرة] Scarcity .

س / ماذا يقصد بالندرة ؟

الندرة هي مقياس نسبي ، فندرة الموارد لا تعني قلة الموارد وإلا لقلنا شح الموارد ، بل تعني قلة الموارد المتاحة أو المعروضة بالنسبة للطلب عليها أو الحاجة إليها ، فهناك ندرة بالنسبة للموارد [التي أشرنا إليها أعلاه] على مستوى العالم بأسره ، فالكرة الأرضية في النهاية محدودة الموارد .

س / هل يوجد هناك خيار آخر ؟

وفي ظل محدودية الموارد وفي ظل تعدد الحاجات والرغبات كان لا بد من المفاضلة دائماً بين البدائل المتنافسة على هذه الموارد واتخاذ قرارات الاختيار ، بأن يفاضل دائماً بين الحاجات البديلة والحاجات المتنافسة على الموارد المحدودة ليختار من بينها ما يحق أعلى مستوى من الرفاهية في حدود الموارد المتاحة .

تعريف علم الاقتصاد : هو العلم الاجتماعي الذي يدرس السلوك الاقتصادي للإنسان للفرد أو الأسرة أو المجتمع أو الدولة ، أو أكثر من ذلك ، ليدرس السلوك الاقتصادي للدول على المستوى العالمي .

فهو العلم الذي يصف الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة بحيث يتم تحقيق أكبر قدر من حاجات المجتمع ، أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع .

ما هو وصف الاقتصاد ؟ هل هو علم ، أم أنه فن ، وهل هناك اختلاف بينهما ؟

العلم هو عبارة : العلم له قواعد ونظريات ومنطق ومصطلحات ومبادئ اختلفت في بعضها واتفقت في بعضها الآخر

الفن هو عبارة : عن فن وخروج عن الموضوع وخروج عن المألوف و عدم التقيد بالقواعد ، مثل الشعر والأدب والرواية

- لذلك سمي الاقتصاد بأنه [علم] لديه قواعد ونظريات وأفكار ومدارس ومذاهب تحدد كلها منطق هذا العلم
- علم الاقتصاد يبحث عن [ألطريقه المثلى] فهناك سبل وطرق عديدة للتعامل مع الموارد البشرية ، علينا اختيار أفضل الطرق المتاحة .
- [ندرة الموارد البشرية] لا يعني هذا أنها قليله ولكن مقارنة بحاجات المجتمع تعتبر نادرة .
- الغاية التي يبحث عنها علم الاقتصاد : رفاهية المستهلك بان يكون هناك قطاعات اقتصاديه لتلبية حاجات ورغبات الإنسان تكفيه لمعيشة يومه في كافة مجالات الحياة ، وهي توصف بالعقلانية الرشيدة وهي بعيد كل البعد عن الإسراف .

فما هو السلوك الاقتصادي للإنسان ؟

عندما تأخذ مبلغ من الأموال لتشتري سلعة فإن ذالك سلوك اقتصادي وعندما تريد أن تغير جوالك أو تشتري سيارة جديدة أو تغير الأثاث في البيت فهذا كله سلوك اقتصادي يسمى [الشراء] ، عندما يطلب منك صديقك إعطائه مال يسمى هذا سلوك اقتصادي وهو [الإقراض] .

نشوء وتطور علم الاقتصاد

تطور علم الاقتصاد مع تطور البشرية على مر العصور ، حتى وصل إلينا بهذا الشكل ، وحدث ذلك بتطور مذاهبه ومدارسه التي بدورها تختلف باختلاف [المجتمع] والتي ظهرت لحل المشاكل التي عايشتها تلك المجتمعات في تلك الفترة ، ومع أن النظريات وضعت لحل المشكلات ، إلا أنها خلقت مشكلات أخرى ..

المدرسة الكلاسيكية

- المؤسس : آدم سميث وديفيد ريكاردو ، والذي يعتبر من أوائل مؤسسي علم الاقتصاد الحديث كعلم مستقل بذاته .
- السنة : عام [١٧٧٦ م] وهو نفس العام الذي طرح فيه كتابه [ثروة الأمم] والذي يعتبر اللبنة الأولى.
- وتقوم على أساس [التوازن] ويتلخص فكرها في :
  - ظواهر الثروة في المجتمع ترجع إلى أصل واحد هو رغبة الفرد في تحسين ظروفه المعيشية .
  - دافع المصلحة الشخصية أو اليد الخفية [الأسعار] وهي التي تحرك النشاط الاقتصادي ، بفرض أن عملية التوازن عملية حتمية .
  - تلقائية النظم الاقتصادية [قانون ساي Say Law] ومضمونها [كل منتج مباع] الذي يستند إلى المنافسة الكاملة التي تضمن الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية ، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال آلية السوق .
  - عدم ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وذلك لتحقيق كفاءة الإنتاج والتوزيع وتحقيق التوازن الاقتصادي في السوق [دعه يعمل ، دعه يمر ، ما لم يضر]
  - حدد مجالات الدولة في [التشريع ، وضع القوانين ، ضمان تطبيقها ونفاذها ، عدالة التوزيع وتوفير السلع التي يحجم القطاع الخاص عن إنتاجها لصعوبة تحقيق الأرباح من إنتاجها] مثل الكهرباء .
- أزماتها : [التضخم] تعرض الاقتصاد الكلاسيكي إلى تحديات كثيرة في مجال التطبيق العملي ، كان أبرزها [حدوث الكساد الكبير] خلال الفترة [١٩٢٩ – ١٩٣٣ م] والذي أدى إلى تراجع الإنتاج العالمي وتعرض النظام الرأس مالي بأكمله للخطر ، وصل بهم الأمر إلى إلقاء المنتجات في البحار حتى ترتفع الأسعار في ظل عدم امتلاك الناس إلى الأموال [الحلقة المفرغة] .

المدرسة الكينزية

- يطلق عليها [النظرية الاقتصادية الكلية] .
- المؤسس : جون مينارد كينز عام [١٩٣٦] .
- أتت لمعالجة المشكلات الاقتصادية [التضخم] التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير خلال الفترة [١٩٢٩ – ١٩٣٣] والتي كادت تعرض النظام الرأسمالي إلى الانهيار ، حتى تدخل كينز بنظريته .
- أبرز مقترحاتها :
  - توازن الاقتصاد [العرض والطلب] عند مستوى أقل من التوظيف الكامل في حالة الكسار .
  - ضرورة تدخل الحكومية في الاقتصاد لضبط التوازن الاقتصادي في الأمد القصير ، ولكن لا تصل إلى الأمور المتعلقة بحرية العمل في السوق .
- شاعت آراء كينز في جميع الأقطار الغربية ، وخاصة في الأوساط الأكاديمية ، واتسع نطاق استخدامها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحقق نتائج إيجابية ملحوظة .
- هذا الانتشار دعا الرئيس الأمريكي الجديد [روزفلت] إلى تطبيق هذه النظريات عام ١٩٣٣ م في أمريكا عن طريق برنامج [دلوني جلوسي] والتي أتت نتائج طيبة ومن ثم الخروج من الأزمة والحصول على التوازن الاقتصادي الجديد ، أطلق عليه [سياسة العهد الجديد] .

- ماذا فعل الرئيس الأمريكي [روزفلت] ؟

قام بإعطاء دولارات إلى العاطلين عن العمل ، بمقابل حفر حفرة في النهار ، ثم تقوم الحكومة بردمها في المساء ، وذلك بهدف أن يتعلموا الناس مبدأ اقتصادي هام وهو [أن كل مردود يقابله مجهود] .

- أزماتها : [التضخم والبطالة] مع استمرار نفس النهج [بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية] أدى في نهاية المطاف إلى ظهور التضخم والبطالة في نفس الوقت الأمر الذي أدى في الخمسينات والستينات إلى ظهور مدرسة جديدة .

المدرسة النقدية الحديثة

- المؤسس : ميلتون فريدمان [١٩٥٧ م] .
- المدرسة النقدية ، امتداد حديث للمدرسة الكلاسيكية .
- تعتبر أن التضخم ظاهرة نقدية بالأساس ، أي أن السبب الوحيد الذي أدى ظهورها هو ارتفاع الأسعار المتواصل ، فمعدل عرض الكتلة النقدية في السوق هو العامل المؤثر والفعال والمحدد لمعدل نمو [مستوى الأسعار] أي معدل التضخم ، الذي يعمل على امتصاص جميع الموارد المالية المضافة للأفراد من الشركات والزيادات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية ، وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية ، التي تعد ، هي الهدف من السلوك الاقتصادي و النظرية الاقتصادية .
- اعتبر ميلتون فريدمان ، أن التوظيف الكامل ، تتأثر متغيراته الحقيقية [الناتج الحقيقي ومعدل البطالة] بالتغير في عرض النقود فقط في المدى القصير ، أما على المدى الطويل فيعتبر محايداً .
- قلل ميلتون فيريدمان ، من فاعلية الحكومة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية ، ما لم تكن مصحوبة ومدعومة بسياسة نقدية توسعية ، أي زيادة في عرض النقود .

مدرسة التوقعات الرشيدة

- المؤسس : روبرت لوكس + توماس سيرجنت [١٩٧٠ – ١٩٨٠ م] ، ويطلق عليها [المدرسة الحقيقية] :
- السياسات الغير متوقعه هي التي تؤثر في المغيرات الاقتصادية الحقيقة [الناتج الحقيقي ومعدل البطالة] ، فكلما زاد الناتج الحقيقي أنخفض معدل البطالة وكلما أرتفع معدل البطالة انخفض الناتج الحقيقي .
- أن المتغيرات الاقتصادية الحقيقية هي الأسعار الحقيقية والاستهلاك والإنتاج الحقيقي وهي كل ما يتعلق بالممارسات الاقتصادية على المستوى الوطني أو الجزئي أو الفرد والمجتمع فتعمل على ادخل تغيرات ايجابية أو سلبية على الناتج الحقيقي وعلى معدل البطالة .
- زيادة الناتج وخفض البطالة هي هدف كل الحكومات وهذان العنصران متعاكسان في الاتجاه ومختلفان بالسلبيات والايجابيات فكل ما زاد الناتج الحقيقي انخفضت البطالة والعكس فهي علاقة طردية .
- يوصف الناتج بالحقيقي ، أي أن العناصر التي يحويها هي عناصر حقيقية مبنية على القيمة المضافة الفعلية التي أضافتها الشركات وليس ذلك الناتج الذي عمل التضخم على تضخيمه وعملت الأسعار على زيادة قيمته ولذلك وصف بالحقيقي وهو الإنتاج في القطاع الحقيقي وليس وفي القطاع النقدي .

س/ ما هي أقسام علم الاقتصاد ؟

١ – **الاقتصاد الجزئي** : وهو المهتم بدراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخذا القرار أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة وكيف تتفاعل في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج .

- وحدة اتخاذ القرار هي عنصر أساسي في ممارسة سلوك الإنسان ، فعندما تذهب للسوق لشراء سيارة مثلاً ، فهي رغبة ، و هي عبارة عن اتخاذ قرار اقتصادي .

٢ – **الاقتصاد الكلي** : وهو المهتم بدراسة الاقتصاد على المستوى الكلي [الصادرات والواردات] حيث ينصب الاهتمام على الطلب الكلي والناتج أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي .

☒ المتغيرات الكلية في الاقتصاد تعتمد في تفسيرها على مفاهيم جزئية :

❶ مفهوم كسلوك المستهلك ومفاضلة الأفراد بين الدخل ووقت الفراغ ، وبين الاستهلاك الحاضر والمؤجل ، وبين الاستهلاك والادخار .

❷ نظرية المنشأة وكيفية تحديد المستوى الأمثل للإنتاج ، وتحديد المزيج الأمثل لعناصر الإنتاج .

٣ – **الاقتصاد الإيجابي** : وسمي كذلك لأنه يدرس الظواهر الاقتصادية ويضع نظريات لتفسيرها ويستخدم التحليل الإحصائي لاختبار صحتها .

- الظواهر الاقتصادية مثل [البطالة ، التضخم ، النمو ، التنمية ، التوازن ، اللاتوازن ...] ويجب على كل دولة أن تضع نظريات لدراسة هذه الظواهر عن طريق علماء الاقتصاد وتحديد ما إذا كانت مفيدة للمجتمع أو لا] .

٤ – **الاقتصاد المعياري** : هو الاقتصاد الذي يقدم مقترحات أو سياسات حول ما يجب أن يكون عليه الحال ، لتعكس قيم ومعتقدات تلك الاقتراحات ، وهذا الأمر غير قابل للاختبار أو الحكم على صحته ، لأنه يعتمد على قيم ومعايير شخصية .

❖ توجد هناك علاقة تبادلية بين الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري كالتالي :

- **الاقتصاد الايجابي** : يدرس الظاهرة [هذا ما هو كائن الآن] .
- **الاقتصاد المعياري** : يقدم مقترحات وحلول [هذا ما يجب أن يكون في المستقبل] .

فيستنير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي توصلت لها الدراسات في مجال الاقتصاد الايجابي [التي وضحت ما هو كائن الآن] ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة .

س/ ما هي سمات أو مميزات علم الاقتصاد ؟

١ – لعلم الاقتصاد مصطلحاته ولغته الخاصة به [المنفعة ، المرونة ، الطلب ، التضخم السعري ، تكلفة الفرص البديلة] .

٢ – يتبع في دراسته المنهج العلمي المتبع في باقي العلوم البحتة ، من حيث المشاهدة ثم وضع النظريات المفسرة للعلاقات بين المتغيرات .

٣ – الاقتصاد ليس علماً تجريبياً وإنما يعتمد على البيانات الفعلية المستمدة من سلاسل زمنية أو مسوحات مقطعية ، كما في علوم الفلك والتاريخ ، فيعتمد على دراسة زمنية تبحث في تطور شيئاً ما

٤ – يعتمد الاقتصاديون على تجريد الواقع عند وضع النظريات ، فيركز الباحث على تأثير عامل معين بينما يفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة ، فمثلاً عندما يرتفع السعر ينخفض الطلب [قاعدة] لكن مع فرض ثبات بقية العناصر الأخرى المؤثرة في الطلب .

- حيث يعتمد الاقتصاديون ذات المنهج الموضوعي المتبع في البحث العلمي ، حيث يعتمد على المشاهدة ووضع النظرية التي تصف الواقع من حيث العوامل المؤثرة والنتائج .

س/ هل لعلم الاقتصاد علاقة مع باقي العلوم الأخرى ، وما هي ؟

نعم ، هناك علاقة قوية بينه وبين العلوم الأخرى فهو يهتم بدراسة سلوك الأفراد وكيفية إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات المختلفة في حدود المتاح من الموارد النادرة ، فهو علم يتصل بسلوكيات البشر مما يصعب معه إخضاع نظرياته إلى الفحص المخبري .

١ – **الاقتصاد والاجتماع** : بما أن الاقتصاد علم [سلوكي] وثيق الصلة بالسمات الاجتماعية ، فعليه يسعى للتعرف على التركيبة السكانية للمجتمع والديانات والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة ، والمستوى الثقافي ، قبل الإقدام على تقدير الطلب على السلع والخدمات أو رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة

٢ – **الاقتصاد والسياسة** : إن العلاقات السياسية بين الدول تقوم على المصلحة الاقتصادية ، فأي خلل فيها يؤدي إلى تدهور العلاقات التجارية والاقتصادية بينها .

٣ – **الاقتصاد والتاريخ** : يتطلب علم الاقتصاد صياغة التوقعات بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية الرجوع إلى التجربة التاريخية ، لاتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة .

٤ – **الاقتصاد والرياضيات والإحصاء** : يعتمد الاقتصاديون على أساليب وأدوات التحليل الرياضي والإحصائي في دراسة وقياس العلاقات المفسرة للظواهر الاقتصادية

الأسئلة الاقتصادية الأساسية :

س ١ / ماذا يجب أن ننتج ، وبأي كمية ؟

يتعلق هذا السؤال مباشرة باختيار السلع والخدمات وتحديد الكميات المطلوب إنتاجها من كل منها ، وتتم الإجابة عن هذا السؤال في الاقتصاديات الحرة [اقتصاد السوق] عن طريق أليه السعر .

س ٢ / ما هي الطريقة المثلى للإنتاج ؟

ينصب هذا السؤال على اختيار تقنية الإنتاج المثلى ، أي الأكثر كفاءة التي يمكن بها الإنتاج بأقل تكلفة للوحدة ويتحدد ذلك عن طريق المنافسة في أسواق عناصر الإنتاج ، لضمان تحقيق أقصى المنافع الممكنة بأقل التكاليف ، وتعظيم أرباح المنتجين وذلك وفق أحد آليتين :

- أسلوب العمل الكثيف : استخدام عدد كبير من العمال ، وكميات قليلة من رأس المال .
- أسلوب رأس المال الكثيف : استخدام رأس المال بكميات كبيرة ، مع أعداد قليلة من العمال .

س ٣ / كيف يتم توزيع الإنتاج ؟

ينصب هذا السؤال على مدى عدالة توزيع الدخل [الحقيقي] الذي يعتبر مؤشراً لما يتمتع به أفراد المجتمع من رفاهية ، وكيفية تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الثروة ، ويقصد بتوزيع الإنتاج أي توزيع عوائد الإنتاج لكل المجتمع لأنه ساهم في الإنتاج .

الموارد الاقتصادية

تعريفها : هي الموارد المالية و البشرية من الناحيتين ، الكمية و النوعية ، المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليها [المدخلات] أو [عوام الإنتاج] .

عناصر الموارد الاقتصادية :

١ – **العمل** : هي القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية ، أو ما يطلق عليه رأس المال البشري ، ويقصد بها العمل التي تتمكن في الأيادي العاملة ، وتنقسم إلى قسمين :

- عمل عضلي : يقوم بالأعمال الإنتاجية المباشرة .
- عمل فكري : يقوم بالأعمال الإنتاجية والإشراف عليها بطريقة غير مباشرة .

❖ العمل مجهود إنساني يقوم به الفرد من أجل خلق سلعة أو القيام بخدمة ما ، ويتحصل مقابل هذا العمل على الأجر الذي يقوم من خلاله بشراء السلع والخدمات الموجودة بالسوق .

❖ يزيد العمل من الناحية الكمية : بواسطة زيادة عدد السكان .

❖ يزيد العمل من الناحية النوعية : بواسطة التدريب و التعليم واكتساب المهارات المفيدة .

٢ – **الأرض** : هي جميع الموارد الطبيعية من غابات وحياة بريه وبحار ومحيطات وانهار وما تحويه من ثروات [النفط والغاز والمعادن] والتي يسخرها الإنسان لخدمته .

٣ – **رأس المال** : [السلع الاستثمارية] هي موارد [سلع] من صنع البشر ، تم إنتاجها لا للاستهلاك وإنما كي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ، ويتمثل رأس المال في الآلات و المعدات والأدوات والخزين من السلع النصف مصنعة ، والأبنية و المنشآت والطرق و الموانئ والمطارات و وسائل النقل .

- سلع استهلاكية : تلبي حاجات المستهلكين بصورة مباشرة .
- سلع استثمارية : تلبي حاجات المستهلكين بصورة غير مباشرة [تحتاج إلى تصنيع] .
- رأس المال الحقيق : يعتبر مورداً اقتصادياً يسهم بخدماته في الإنتاج [آلات ومعدات ومواد خام]
- رأس لمال النقدي : هي سيولة على شكل [نقدي أو سندات] تعتبر مورد مالي ، لا يستخدم في الإنتاج بل يستخدم في تمويل شراء الموارد الاقتصادية التي تسهم وتشارك في الإنتاج .
- رأس لمال الأساسي : ويطلق عليه [رأس المال الحقيقي] هو رأس المال البشري [الأيدي العاملة]

٤ – **التنظيم** : ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر والإدارة وتحقيق النجاحات .

السياسة الاقتصادية :

يقصد بالسياسة الاقتصادية [مثل معالجة الفقر ، الوصول إلى أهداف اقتصادية محددة سلفاً] ، هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الحكومة [ضرائب ، الإنفاق ، الإعانات] يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصاديه معينه .

س / ما هو هدف السياسة الاقتصادية ؟

- محاربه الفقر ، حيث لابد لهه من سياسات لتوفير فرص العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال
- هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي ، يحتاج إلى سياسات لتحفيز الاستثمار الحقيقي الاستثمار في البحوث والتطوير .
- خلاصة القول : أنها تسعى لتحقيق رفاهية الفرد وتعمل على توفير الشروط ليعيش الإنسان بسعادة من خلال استغلال المصادر المالية لتحقيق المنفعة للفرد نفسه وللمجتمع .

الفصل الثاني / المشكلة الاقتصادية

جاء علم الاقتصاد لوضع حل للمشكلة الاقتصادية من خلال فكرة أساسية ، ألا وهي [فكرة الاختيار] .

س / ما معنى الاختيار ؟ وبين ماذا وماذا نختار ؟ ولماذا الاختيار ؟

- ❖ الاختيار هو المفاضلة بين البدائل من السلع الواجب إنتاجها ، واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة .
- ❖ استعان الاقتصاديون بأداة تحليلية بسيطة لعرض عملية الاختيار بين البدائل المختلفة في الإنتاج وتعرف بـ [نموذج منحنى إمكانيات الإنتاج] وتعتبر من أبسط وأقوى النماذج الاقتصادية .
- ❖ إذاً ، عملية الاختيار ، متعلقة أساساً بفكرة ، تكلفة الاختيار ، فما معنى تكلفة الاختيار ؟

تكلفة الاختيار : هي التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل وليكن [الأول] هي بمقدار ما يضحى به من البديل الآخر [الثاني] في سبيل الحصول على البديل [الأول] .

- ❖ عندما تفاضل بين التمتع في السفر أو البقاء وممارسة نشاطك الاقتصادي ، فعند سفرك سوف تحرم من إمكانية زيادة دخلك بمزاولة نشاطك الاقتصادي ، [ما المنافع التي تركتها ورائك وضحيت بها في الخيار الثاني ، نتيجة لاختيارك وتفضيلك منافع اختيار الأول] ، والتي يمكن قياسها باستخدام أفضل الاستخدامات البديلة .

كيف يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة ؟

يقاس تكلفة الفرص البديلة لأحد الموارد بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من استغلال المورد المتاح في أفضل الاستخدامات البديلة .

س/ ما هي قاعدة الاختيار ؟

قاعدة الاختيار هي التي تجيب على الأسئلة التالية :

ما معنى المنافع ؟ هي ما تمسى الإيرادات .

ما معنى التكاليف ؟ هي ما تصرفه من أجل أن تنتج شيء معين أو تستعمل خدمة معينه .

ما معنى المنفعة الحدية [الإيرادات] ؟ وهي المكاسب من آخر وحدة متحصل عليها .

ما معنى التكاليف الحدية [المصروفات] ؟ وهي تكلفة آخر وحدة مستعملة مضافة في الإنتاج .

متى نتوسع ؟ إذا فاقت [الإيرادات] المنفعة الحدية ، [المصروفات] التكاليف الحدية .

متى نتوقف أو نحجم العمل ؟ إذا تساوت التكاليف الحدية [المصروفات] بالمنافع الحدية [الإيرادات] .

- ❖ الأفراد يستجيبون للمنافع ، لأنها تحسن من رفاهيتهم .

❖ الأفراد تردعهم التكاليف ، لأنها تؤثر سلباً على رفاهيتهم .

❖ أي تغيير في لمنافع أو التكاليف المرتبطة ببديل معين لابد أن تؤثر على قرارات أفراد المجتمع واختياراتهم

❖ السياسة الاقتصادية عادة ما تغير من التكاليف أو المنافع بقصد دفع الأفراد باتجاه خيار معين أو ردعهم عن خيارات أخرى .

منحى إمكانيات الإنتاج :

يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج أو حدود إمكانيات الإنتاج الممكن من أبسط وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح وتفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة في الاقتصاد .

❖ إن زيادة الإنتاج في أي فرع من فروع الإنتاج إنما يتم على حسب النقص في إنتاج بعض الفروع الأخرى .

❖ مثال : بفرض أنه كان عندنا مورد اقتصادي واحد هو [العمال] وليكن مثلاً ١٠٠ عامل ، وليس لدينا رأس مال وليس لدينا أرض . ولدينا سلعتين نستطيع إنتاجهما [الغذاء ، الملابس] فإلى أين سوف نوجه عنصر الإنتاج هذا ؟ مع صعوبة المقارنة بين أهمهما من ناحية الاستهلاك ، فكلاهما مهم !

إذاً في النهاية ، علينا المفاضلة بينهما من الناحية الإنتاجية ، وليس من الناحية الاستهلاكية ، وهذا الاختيار يسمى [تكلفة الاختيار] ، والذي يتحمل صاحبه التكلفة [تكلفة الاختيار] .

الفروض الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج :

❖ الاقتصاد ينتج سلعتين فقط الغذاء [F] و الكساء [C]

[[وذلك تسهيلاً للمقارنة والقياس وتحديد تكلفة الفرصة البديلة]]

❖ الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج

[[بهدف عمل توازن للاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد]]

❖ المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني

[[كما ازداد التقدم والتطور التقني زادت الفرصة للجمع بين الاختيارين ، عمال وآلات]]

❖ مورد العمل يستخدم استخداما كاملا وكفؤ في الإنتاج.

[[مثل العمل لمدة ١٠ ساعات بجودة عالية ، ولكن الزيادة عن المعدل وسوء استخدام هذا المورد سيؤدي إلى إنتاج غير كفؤ وغير جيد]]

والشكل [٢ – ١] يصور إمكانيات الإنتاج في هذا الاقتصاد بيانيا بقياس الإنتاج من الغذاء [F] على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء [C] على المحور الرأسي .

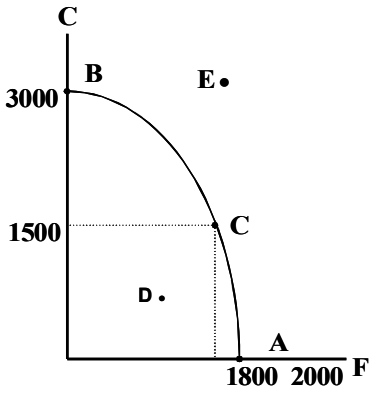

من الشكل نلاحظ أنه إذا وجهنا جميع العمال لإنتاج المأكولات سيتم إنتاج ٢٠٠٠ ريال من المأكولات وسيكون الملابس [صفر] ، أما إذا وجهنا جميع العمال في إنتاج الملابس سنحصل على ٣٠٠٠ ريال من الملابس و [صفر] من المأكولات وإذا وجهنا بعض العمال إلى صناعة الملابس وبعضهم إلى صناعة المأكولات ستنتج ١٨٠٠ ريال مأكولات و ١٥٠٠ ريال ملابس وعلى صاحب المؤسسة أن يختار الطريقة المناسبة والمثلى التي تناسبه وتناسب المستهلك .

*** منحنى إمكانيات الإنتاج ، يوضح التالي :**

- النقطة [A] تمثل أقصى إنتاج ممكن من الغذاء [F] .
- النقطة [B] تمثل أقصى إنتاج ممكن من الملابس [C] .
- النقطة [C] تشير إلى إنتاج ممكن وتتحقق معه الكفاءة في الإنتاج [إنتاج ممكن وكفء]

[بمعنى إيجاد توليفة معقولة تنتج بالتنازل عن قدرتنا في إنتاج بعض المأكولات ، مقابل الحصول على إنتاج من بعض الملبوسات] وبذلك فإننا حققنا ما يسمى الكفاءة ويوصف هذا الإنتاج انه كفؤ .

الدليل على تحقق الكفاءة في الإنتاج أن المجتمع في هذه الحالة غير قادر على إعادة تخصيص مورد العمل ليحصل على إنتاج أكبر من أحد السلعتين إلا إذا تم ذلك على حساب خفض إنتاج السلعة الأخرى [أي لن تتحصل على ملبوسات أكثر إلا إذا خفضنا إنتاج المأكولات ولن تتحصل على مأكولات أكثر ما لم نخفض إنتاج الملبوسات] .

- النقطة [D] تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنه من السلعتين ، ولكنها لا تحقق الكفاءة في الإنتاج فعند [D] هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغله بالكامل ولكن بطريقه غير كفئة .

فالتكاسل في العمل الاقتصادي يكسب المؤسسة تكاليف إضافية ولن تنتج على حسب ما خططت له فعلى المؤسسة هنا أن تضع خطط جديدة وتعيد الإنتاج بطريقه كفئة .

- النقطة [E] تشير إلى مستويات من الإنتاج لا يمكن لهذا الاقتصاد تحقيقها في ظل فرضيه ثبات مورد العمل وثبات المستوى التقني .

وسبب تحديد منحنى إمكانيات الإنتاج هو اختلاف المهارات الإنتاجية للعمال !

❖ أي إذا وجهنا العمال إلى إنتاج المأكولات سننتج ٢٠٠٠ ريال وإذا وجهنا العمال إلى إنتاج الملبوسات ستنتج ٣٠٠٠ ريال يعني سيكون إنتاج الملبوسات أكفأ من إنتاج المأكولات وهذا على حسب مهارات العمال .

❖ والجدول [٢ – ١] يوضح مفهوم تكلفة الفرص البديلة استناداً إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية .

❖ على المنشأة أن تعيد النظر دائماً فيما بين ما خطط وما نفذ والمقارنة ما بين المحقق والمخطط ، واكتشاف العيوب والخطأ لتتمكن المنشأة من إعادة التخطيط لتخفيض التكاليف التي سوف تعود بالنفع على المستهلك لأنه سوف يجد السلع التي يريدها بسعر أقل .

الخيارات	وحدات من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية
أ	٠	١٠
ب	١	٩
ج	٢	٧
د	٣	٤
م	٤	٠

جدول [٢ – ١] إمكانيات الإنتاج البديلة للسلع الاستهلاكية و الإنتاجية بالمليون وحدة

[أ] إذا اخترنا أن نوجه جميع الموارد الاقتصادية إلى إنتاج وحدات من السلع الإنتاجية فإننا ننتج ١٠ ملايين من السلع الإنتاجية وصفر مليون من السلع الاستهلاكية ، وذلك يعني اقتصاديا تنازلنا عن المنافع التي تحققها لنا السلع الاستهلاكية مقابل حصولنا على المنافع التي تحققها لنا السلع الإنتاجية .

يعني: بشرح اقتصادي أكثر تعمقا فإننا نضحي بالمكاسب المادية التي تحققها لنا عملية إنتاج سلعه استهلاكية مقابل استفادتنا بالمكاسب المالية التي تعود لنا من خلال إنتاجنا لسلعة إنتاجيه لكنه اختيار غير صائب لكنها مفاضلة غير صحيحة .

س/ أيعقل أن نوجهه جميع إنتاجنا إلى الآلات ونستغني عن إنتاج السلع الإستهلاكيه التي نحتاجها يومياً وبالتالي الإختيار الأول غير عقلاني غير إقتصادي غير رشيد

[ب] تنازلنا عن بعض المنتوجات الصناعيه من أجل توفير منتوجات إستهلاكيه فتحصلنا على ٩ ملايين من المنتوجات الصناعيه مقابل مليون واحد من المنتوجات الإستهلاكيه ، فأنظرو كلما تنازلنا من منافع الإختيار الأول زادت منافع الإختيار الثاني ومنه كانت العلامه ٩ في السلع الإنتاجيه و ١ في السلع الإستهلاكيه ، ولكنه كذالك يوصف الإختيار بأنه غير إقتصادي .

[ج] زاد تنازلنا عن المكاسب التي تحققها لنا السلع الصناعيه السلع الإنتاجيه وتحصلنا على ٧ ملآيين فقط وعوضنا ذالك بإنتاج إثنين مليون من السلع الإستهلاكيه ، فهل وصلنا إلى المفاضله ؟؟ هل وصلنا بما يسمى التركيبه المثلى والفضلى هل وصلنا إلى مايسمى بالمزاوجه المثلى التي تحقق لنا مانحتاجه من مكاسب في السلع الإنتاجيه ومانحتاجه من مكاسب في السلع الإستهلاكيه ؟؟ طبعاً لا

[د] نتنازل أكثر عن السلع الإنتاجيه ونتحصل على سلع إستهلاكيه أكثر حيث نتحصل ع ٣ ملآيين من السلع الإستهلاكيه و ٤ ملآيين من السلع الإنتاجيه

[م] فإنه غير عقلاني كذالك فإننا تحصلنا على ٤ ملآيين من السلع الإستهلاكيه وصفر مليون من السلع الإنتاجيه وهو إختيار غير واقعي ومنه فإن الملايين تقاس من خلال عملية التنازل

النمو الاقتصادي :

التنمية الاقتصادية : هي زيادة البنية التحتية مثل الطرق والمنشات والبنوك والإسكان وغيرها ، وهي كاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلد معين .

- تنمية عددية : بزيادة عدد السكان واستصلاح الأراضي وزيادة إنتاج النفط مثلاً
- تنمية نوعية : التدريب والتطوير وإدخال النواحي الالكترونية والآلات .

النمو الاقتصادي : جزء من التنمية الاقتصادية ، وهو مبني على النمو في الناتج المحلي الاقتصادي ، ويوصف بأنه اقتصاد جزئي فرعي ، مثل [زيادة

إن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

- تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من راس المال البشري ورأس المال المادي.
- التقدم التقني ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج .

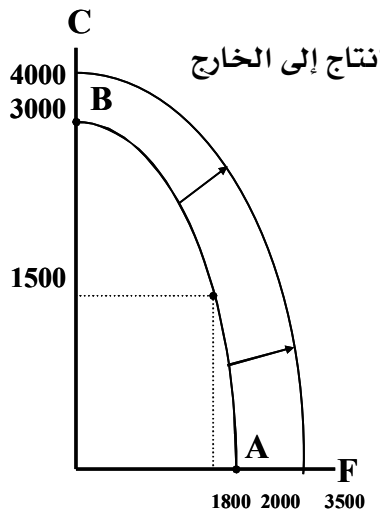

ويظهر الشكل [٢ – ٢] النمو الاقتصادي بيانيا بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج

- اتجاه منحنى الإنتاج إلى اليمين ، يعني الزيادة .
- اتجاه منحنى الإنتاج إلى اليسار ، يعني النقص .
- ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج [إلى جهة اليمين] في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج ع زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو التقدم التقني أو زيادة عدد العمال أو مهارة العمال أنفسهم .

التدفق الدائري للإنتاج والدخل :

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة :

❶ قطاع المستهلكين [الأسر]
❷ قطاع المنتجين [المؤسسات]
❸ القطاع الحكومي [البنوك]
❹ القطاع الخارجي [الحكومة الدولية]

ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين ، قطاع منتجين و قطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات ، بافتراض عدم الادخار [لأنها سوف تذهب إلى البنوك للادخار] ، وتمثيل عملية المبادلة هذه في الاقتصاد القومي أو [الوطني] كما يتضح من الشكل [٢ – ٣] .

دور القطاع الحكومي :

يتمثل تأثير دور الحكومة في تأثير كل من الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب و الرسوم ، والإنفاقات التي تقوم بها في مختلف المجالات .

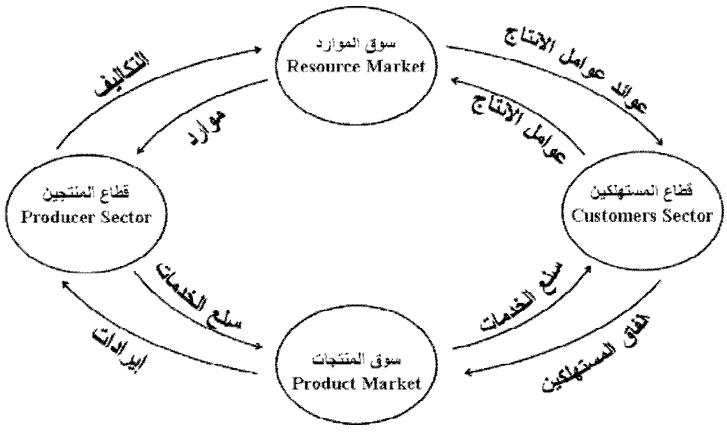

الشكل [٢ – ٣] التدفق الدائري للإنتاج والدخل حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين .

من الشكل السابق :

قطاع المستهلكين [الأسر] : يقدم الموارد البشرية ، ويحصل على الأجور ، ليستخدمها في اقتناء حاجاته المختلفة .

قطاع المنتجين [المؤسسات] : تقدم السلع والخدمات ، للحصول على الإيرادات بعد حساب التكاليف المدفوعة للموارد البشرية وعوامل الإنتاج الأخرى .

حالة السلع والخدمات العامة :

السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعيا ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها ، مثل [الكهرباء ، المياه ، المطارات ، الموانئ ، القطارات ...] فالسوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ، ولابد من تدخل الحكومة لتقديمها لأنها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب .

حالة التأثيرات الخارجية :

هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها أثار خارجية :

- نافعة كما في حالة التعليم وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع أو أثار خارجية .
- ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي .

حالة الاحتكار الطبيعي :

هي حالة انفراد منشأة كبيره واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج ، حيث كلما توسعت المنشأة في الإنتاج قلت تكلفة إنتاج الوحدة وبالتالي زيادة الأرباح ، لأنه لا يوجد من ينافسها من ناحية السعر أو التكلفة أو الجودة ، وهذا يعطيها قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل في المجتمع .

الفصل الثالث / المنفعة وسلوك المستهلك

رأينا إن المستهلك الفرد أو الأسرة الوظيفة الاقتصادية الأساسية أو النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يمارسه ألا وهو : الاستهلاك ، الذي يولد المنفعة أو الاستمتاع والرضا للمستهلك .

ما هو المحدد الأساسي لسلوك المستهلك ؟ الحصول على منفعة .

هل هناك مرتبة أعظم من تحقيق المنفعة ؟ نعم ، وهي تعظيم المنفعة .

لماذا يبحث المستهلك عن أرخص الأثمان ؟ هو رغبته في تعظيم المنفعة .

ما هي الفرضية الأساسية لنظرية المنفعة ؟ أن الاستهلاك من السلع والخدمات يولد المنفعة أو الاستمتاع والرضا للمستهلك .

ما هي العوامل المحددة والمؤثرة في خيارات المستهلك ؟

- إمكانيات المستهلك : محددات لهذا الاستهلاك وعبارة عن محددات لتلك الاختيارات عبارة عن مقيدات لإمكانيات الاختيار الموجودة أمامك أيها المستهلك .
- تفضيلات المستهلك .

إمكانيات الاستهلاك :

تحقق خيارات المستهلكين في إطار :

❖ **الدخل :** وهو ما تتحصل عليه من نقود مقابل ما تقوم به من نشاط اقتصادي ، وكلما كان الدخل كبير زاد الاستهلاك وهي علاقة طرديه بين الدخل والاستهلاك .

مثال : ربما يكون لي دخل معين يسمح لي بشراء كيلو تفاح ، فإذا زاد دخلي فقد يسمح لي ذلك باستهلاك كيلوين من التفاح ، وهكذا ... حتى أصل إلى مرحلة الإشباع [نقطة الإشباع] حتى لو كان الدخل في ارتفاع مستمر ، عندها سأكون اكتفيت من التفاح ، وما بعد ذلك سوف أصل إلى مرحلة الإسراف وهو سلوك غير اقتصادي .

❖ **مستوى الأسعار السائدة للسلع والخدمات :**

العلاقة بين سعر السلعة والكميه علاقة عكسية ، كلما زاد سعر السلعة أو الخدمة انخفض الطلب عليها .

❖ **الدخل ومستوى الأسعار يمثلان القيد الذي يحكم خيارات المستهلك :**

أي تقييد المستهلك عن الاستهلاك في نوعية السلع والخدمات عن طريق قيد [الدخل ، الأسعار]

خط الميزانية :

خط الميزانية يمثل الحدود القصوى لخيارات المستهلك من كميات السلع المتاحة للاستهلاك، في حدود دخل المستهلك والأسعار السائدة للسلع .

❖ مثال: ينفق عمار جميع دخله البالغ ٣٠ دينار شهرياً على شراء سلعتين فقط :

- وجبات الإفطار (F) بسعر ٣ دينار للوجبة
- كتب الخيال العلمي (B) بسعر ٦ دنانير

الجدول [٣ – ١] : الخيارات المختلفة المتاحة لعمار .

الخيارات الممكنة	الكتب		الوجبات	
	الكميه	الإنفاق	الكميه	الإنفاق
ا	٠	٠	١٠	٣٠
ب	١	٦	٨	٢٤
ج	٢	١٢	٦	١٨
د	٣	١٨	٤	١٢
ه	٤	٢٤	٢	٦
و	٥	٣٠	٠	٠

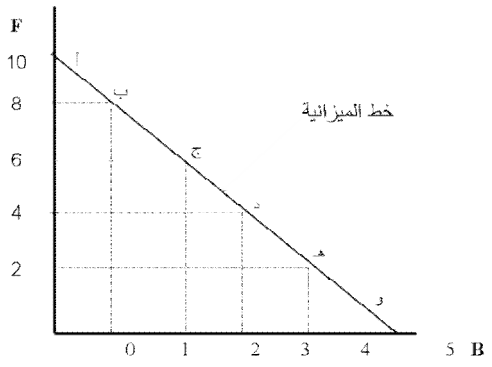

❖ يجب أن نلاحظ أن الدخل هو قيد الميزانية و المحكومة بين الدخل والاستعداد للاستهلاك .

❖ كما انخفض الطلب على سلعة معينة ، زاد الطلب على سلعة أخرى هذا الأمر تحدده [المنفعة] .

❖ **تفضيلات المستهلك :**

كيف يقرر المستهلك أي هذه البدائل يختار؟

تعتمد الإجابة على تفضيلات المستهلك ، فإمكانية الاستهلاك يحددها [المدخل ، مستوى الأسعار] وفكرة [قيد الميزانية ، السعر] هي التي تجعلك تختار ، ولكن المنفعة هي التي تجعلك تفاضل بين خياراتك .

المنفعة: هي الإشباع أو المتعة التي يحصل عليها الإنسان من الاستهلاك .

المنفعة الكلية : هي مجموع المنافع التي يستمدها الفرد من استهلاك عدد من وحدات سلعة أو خدمة معينة

❖ **تفترض نظرية المنفعة تزايد المنفعة الكلية بزيادة الكمية المستهلكة من السلعة .**

❖ **ولكن ليس للمنفعة وحدة قياس محددة ، فالمنفعة الناتجة عن استهلاك كمية معينة من سلعة ما، تختلف من شخص لآخر تبعاً لاختلاف أذواق المستهلكين .**

[مثلا عند شراء التفاح نقول اشترينا كيلوين من التفاح أو لترين حليب أو مترين من القماش ، ولكن المنفعة لا توجد لها وحدة قياس و إنما هو شعور بالرضا للمستهلك نتيجة استهلاكه لسلعة معينه]

الجدول (٣-٢): المنافع الكلية الممكنة

وجبات الطعام		الكتب	
الكميه	المنفعة الكلية	الكميه	المنفعة الكلية
٠	٠	٠	٠
١	٧٥	١	٥٠
٢	١١٧	٢	٨٨
٣	١٥٣	٣	١٢١
٤	١٨١	٤	١٥٠
٥	٢٠٦	٥	١٧٥
٦	٢٢٥	٦	١٩٦
٧	٢٤٣	٧	٢١٤
٨	٢٦٠	٨	٢٢٩
٩	٢٧٦	٩	٢٤١
١٠	٢٩١	١٠	٢٥٠

(هناك زياده ولكنها قليله بالنسبه لكمية الوجبات ونفس الكلام في الكتب أي ان هناك زياده بوتيره ناقصه)

❖ **إن فكرة المنفعة الكلية و الكمية المستهلكة هي : علاقة طرديه ، فكلما زادت الكمية المستهلكه زادت المنفعه الكليه**

❖ **الزيادة في المنفعة الكلية تعتبر ، زيادة بوتيرة متناقصة .**

ماهو الشئ المتناقص ؟ المنفعة الحدية

والشئ الذي يتزايد ؟ المنفعة الكلية

❖ **إذا زادة الكميات المستهلكة ، زادت المنفعة الكلية [علاقة طردية]**

❖ **إذا زادة الكميات المستهلكة ، قلت المنفعة الحدية [علاقة عكسية] .**

❖ دالة موجبة ، وتصل إلى نهايتها العظمى ثم تتناقص بالزيادة المستمرة

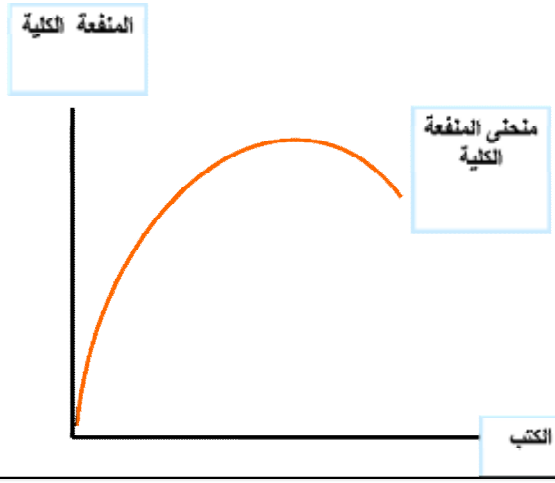

الشكل (٣-٢): يوضح منحنى المنفعة الكلية كدالة موجبة في عدد الكتب، حيث تزيد المنفعة بزيادة عدد الكتب حتى تصل إلى نهايتها العظمى ثم تتناقص بزيادة الكتب.

المنفعة الحدية :

تقيس المنفعة الحدية [منفعة الوحدة الإضافية من السلعة و الفرق بينها وبين الأخرى] التغير في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الاستهلاك بوحدة واحدة ، [أي كلما زادت استهلاك الوجبات زادت المنفعة الكلية وانخفضت المنفعة الحدية] .

للمستهلك الرشيد ، تكون المنفعة الحدية موجبة ، لكنها تتناقص مع زيادة الاستهلاك ، وتوصف هذه الخاصية بتناقص المنفعة الحدية .

❖ هناك علاقة عكسية بين المنفعة الحدية و الكمية المستهلكة .

❖ المنفعة الحدية دالة سالبة متناقصة .

❖ كلما زاد عدد الكتب المشتراة تناقصت المنفعة الحدية للكتاب الثاني .

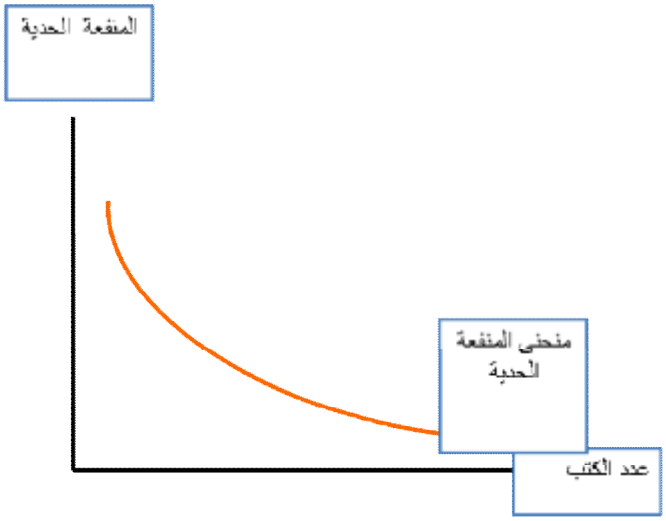

الشكل (٣-٣): يوضح منحنى المنفعة الحدية كدالة سالبة في عدد الكتب. فكلما زاد عدد الكتب تناقصت المنفعة الحدية للكتاب الإضافي، لذا تزيد المنفعة الكلية بمعدل متناقص.

تحقيق أقصى منفعة للمستهلك

الفرضية الأساسية لنظرية المنفعة :

- هدف المستهلك هو تحقق أقصى منفعة كلية أو تعظيم المنفعة الكلية ، باختيار المزيج الأمثل .

- **الخيار الأمثل:** هو المزيج الأمثل من السلعتين البديلتين الذي يحقق للمستهلك أقصى منفعة كلية، في حدود دخله والأسعار السائدة للسلع ، ويصل بك إلى [توازن المستهلك] .
- يتحقق [توازن المستهلك] عندما يتوصل المستهلك إلى الخيار الأمثل ، أي الذي يعظم منفعته الكلية في حدود دخله والأسعار السائد للسلع .
- الخيار الأمثل ← هو الذي يصل بك إلى توازن المستهلك ← في حدود الدخل والأسعار في السوق ← لتحقيق أفضل منفعة كلية ممكنة .

أثر التغير في السعر :

- كلما زادت الكميه المستهلكة ← كلما انخفضت المنفعة الحدية
- كلما زاد السعر ← انخفض الطلب .
- كلما زاد السعر ← انخفضت الكمية المستهلكة .
- كما قل السعر ← زيادة الكمية المستهلك .

أثر التغير في الدخل :

- كلما زادت الكميه المستهلكة ← كلما انخفضت المنفعة الحدية
- كلما زاد السعر ← انخفض الطلب .

المحاضرة الرابعة / الطلب

الطلب يمثل : جهد المستهلكين ، التي تمثل سلوك اقتصادي مبني على الاختيارات و التفضيلات ، ويحكمه المنفعة .

العرض : يمثل جهد المنتجين ، الذين يقومون بتوفير [قدر المستطاع] عناصر الطلب ، بناءً على عنصر الرغبة .

عنصر الرغبة : يتم التحكم فيه عن طريق الدعاية والإعلان وذلك بإبراز مزايا المنتج وتبيان مدى الحاجة له عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ، ويحركه الحاجة له لدى المستهلك .

توازن السوق : هو المكان الذي يلتقي فيه المستهلكون الطالبون للسلعة والمنتجون العارضون لهذه السلع .

المستهلك : هو الفرد الذي لديه رغبه ، يحولها إلى غاية يحاول إشباعها ، تترجم من خلال استهلاكه لسلعة معينة ، فيحوله إلى طلب .

تعريف الطلب :

يعبر الطلب عن الكميات المختلفة من سلعة معينة التي يكون المستهلك راغباً وقادراً على شرائها عند مستويات مختلفة من الأسعار ، عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب باقية على حالها دون تغيير.

ما هي الشروط الواجبة لتحقيق الطلب بالنسبة للمستهلك ؟

- ❖ أن يكون راغباً لشراء السلعة : وتتمثل هذه الرغبة في الحاجة إلى الإشباع من خلال سلعة معينة .
- ❖ أن يكون قادراً لشراء السلعة : وذلك من خلال [خط الميزانية ، أو ما يسمى قيد الميزانية] وهو ذلك المقدار من الدخل الذي يتحكم بالحدود القصوى للاستهلاك .

هل يستطيع المنتجون أن يدعموا القدرة الشرائية للمستهلك ؟

نعم ، فلم تعد الرغبة و القدرة الشرائية من اختصاص المستهلك وحده ، وإنما تدخلت فيها الشركات وأصبحت تعمل على تدعيم رغبة وقدرة المستهلك ، وذلك عن طريق ، تخفيض الأسعار ، العروض الشرائية [عرض اشتر ٢ + ١] ، أو عن طريق زيادة الحد الأقصى [السقف الأعلى لحد الميزانية] لاستهلالك عن طريق البيع بالتقسيط ، تقديم القروض ... كل هذه لأمور تقدم للمستهلك لحثه على مواصلته لطلب المنتجات والسلع الموجودة في السوق ، وكل ذالك عند تحقيق شرط آخر ألا وهو : ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب .

عن ماذا يعبر الطلب ؟

الطلب يعبر عن الكميات المختلفة من سلعة معينة .

ما هي أول فكرة وخاصية و استنتاج للطلب ؟

إن الطلب يعبر عنه بالكميات : هذه الكميات التي تحول إلى وحدة قياس مشتركه مابين جميع الكميات .

على ماذا يجب أن نبحث في الكميات المطلوبة ؟

نبحث عن وحدة قياس مشتركه مابين المنتجات المختلفة والسلع الموجودة التي نريد أن نطلبها عن طريق إيجاد وحدة قياس مشتركه ألا وهي [النقود] وهي القيمة النقدية المقيمة بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية . فلا نقول أن كمية الطلب [٢٠٠] كيلو ، بل نقوم أن كمية الطلب [١٥٠٠] ريال وهي عبارة عن قيمتها النقدية .

جدول الطلب :

جدول الطلب هو جدول يضم مستويات مختلفة من أسعار السلع أو الخدمات تقابلها الكميات المطلوبة بواسطة المستهلك عند كل منها كما في الجدول [٤ – ١] .

الجدول رقم (٤-١) جدول الطلب

النقاط	السعر p بالدينار	الكميه المطلوبه Q بالكيلو جرام
A	10	2
B	9	4
C	8	6
D	7	8
E	6	10
F	5	12

جدول الطلب يبين لنا بالأرقام أن هناك علاقة عكسية مابين الكميات المطلوبة من السلعة وأسعارها ويعود سبب ذالك إلى قيد وخط الميزانية فإنه لست لدينا مداخيل غير محدودة وليست لدينا أموال غير معدودة ،

- انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة ، وذلك تحقيقاً للعلاقة العكسية بين الأسعار والكميات المطلوبة ، هذا لكون خط الميزانية [قيد الميزانية أو حدود الاستهلاك من الدخل بالنسبة للمستهلك] لا يسمح بمزيد من الاستهلاك مع ارتفاع الأسعار .

منحنى الطلب :

يمكننا تمثيل الأرقام الواردة بالجدول بيانياً بمنحنى الطلب الذي ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل جهة اليمين كما في الشكل [٤ – ١]

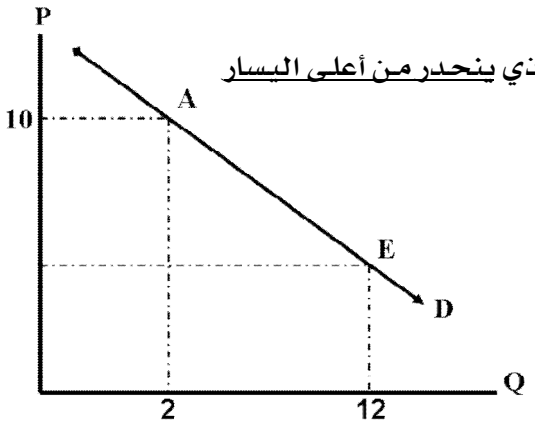

- الشكل رقم [٤ – ١] : منحنى الطلب يوضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة عند ثبات باقي العوامل المؤثرة في الطلب .
- العلاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة .
- منحنى الطلب : دالة متناقصة في الأسعار [دالة نازلة] .

لماذا نقول قانون الطلب ؟ لأنه شيء ثابت ، باستثناء بعض الحاجات المرتبطة بأزمنة معينة .

❖ الطلب موجود لا محال : عدم إمكانية عدم الاستهلاك ولكن الفكرة تكون حول كمية الاستهلاك .

❖ إذاً الدائرة تكون كالتالي :

الشركات ← تنتج سلع وخدمات ← تسعى لبيع أكبر قدر ممكن ← لتحقيق الأرباح ← ثم السعي وراء التوسع ← بتوظيف عمال جدد ← فتمتص نسب البطالة الموجودة في سوق العمالة ← وتعطي العمال الجدد الأجور والرواتب ← ثم تتولد الرغبة في الاستهلاك بناءً على القدرة ← يتجهون نحو الشركات المنتجة .....

قانون الطلب:

ينص قانون الطلب على وجود علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها عند ثبات جميع العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب .

ما هي العوامل المحددة للطلب ؟

هي العوامل المؤثرة في الطلب ، وهي نفسها العوام المحددة للكميات المطلوبة ألا وهي :

١ – سعر السلعة
٢ – الدخل [قيد الميزانية]
٣ – أسعار السلع الأخرى [البديلة ، التكميلية]
٤ – أذواق المستهلكين
٥ – توقعات المستهلكين
٦ – عدد المستهلكين

ماذا ينتج عن تغير سعر السلعة ؟

إن تغير سعر السلعة يتولد عنه أثران كلاهما يدعم العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة ، هما:

❖ أثر الدخل ❖ أثر الاستبدال

❖ أثر الدخل يظهر في :

- جدول الطلب بإضافة عمود جديد يضم قيم أكبر للكميات المطلوبة (Q2)عند كل سعر للسلعة كما في الجدول رقم [٤ – ٢]

الجدول رقم (٤-٢) أثر زيادة الدخل على الطلب

السعر P بالدينار	الكميه المطلوبة Q1 بالكيلوجرام	الكميه المطلوبة Q2 بالكيلوجرام
١٠	٢	٥
٩	٤	٧
٨	٦	٩
٧	٨	١١
٦	١٠	١٣
٥	١٢	١٥

- بيانياً تؤدي زيادة الدخل إلى انتقال منحنى الطلب على السلعة الاعتيادية إلى جهة اليمين ، كما في الشكل [٤ – ١] .

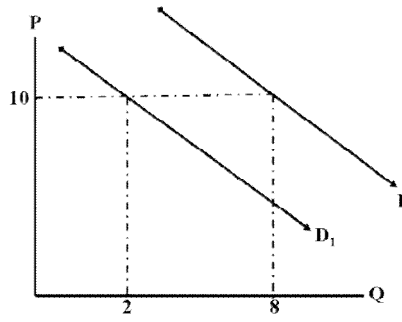

❖ الشكل رقم [٤ – ٢] : أدت زيادة الدخل إلى زيادة الطلب حيث انتقل المنحنى D1 إلى جهة اليمين إلى D2 ، فزادت الكمية المطلوبة عند سعر ١٠ من وحدتين إلى ثمان وحدات .

❖ هناك علاقة طرديه بين الدخل والاستهلاك .

❖ لماذا يبدأ منحنى الاستهلاك بالانحدار ؟

لأنه كلما زاد الدخل كلما أفتك القيد الذي يقيد حركة المستهلك ع الشراء ، وبالتالي : فقدرة المستهلك ترتفع ، [القدرة الشرائية] والتي تقاس بالدخل والأسعار السائدة في السوق .

س/ ما الذي يقابل أثر الدخل ؟

الاستبدال ، وذلك بالبحث عن السع الأخرى بمعنى استبدال السلعة بسلعة أخرى ، وفي ما يسمى :

- السلع البديلة : هي السلع التي تلبي رغبة واحدة مثل [دجاج أو لحم أو سمك] واحدة منهم تكفي .

فعند ارتفاع سعر الدجاج ، مع ثبات سعر اللحم ، فإن المستهلك سوف يحجم عن طلب الدجاج وسوف يتوجه إلى طلب اللحوم لأنه يعتبرها أفضل من الدجاج .

- السلع التكميلية : هي السلع التي تحتاج إلى مكمل لها حتى تستطيع استهلاكها ، مثل [الشاي والسكر] أو [القهوة والسكر و المبيض] وذلك بغية تلبية رغبة المستهلك في الحصول على أفضل طعم وتكون بالدمج فيما بين تلك السلع التكميلية .

فعند ارتفاع سعر السكر مثلاً وثبات سعر الشاي ، فإن المستهلك سوف يحجم عن طلب السكر ، وبالتالي سوف يقل الطلب على الشاي أيضاً لأنها مكملة له .

❖ أذواق المستهلكين : لولا الأذواق لبارت السلع ، وهي تعني ما يفضله المستهلكون بين المنتجات ، فلكل مستهلك ذوقه الخاص ويتغير الطلب على السلع بناءً على أذواق المستهلكين .

❖توقعات المستهلكين : - فتوقع المستهلك أن دخله سوف يزيد في المستقبل ، فإنه يزيد في الطلب .

- توقع المستهلك في انخفاض الأسعار في المدى القريب ، فإنه يقلل من الطلب لحين توفر فرص استهلاكية أفضل .

❖ عدد المستهلكين : والتي تسعى الشركات لزيادته عن طريق الترغيب وإيجاد العروض المشوقة .

التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب :

التغير في الكمية المطلوبة : ينشأ هذا النوع من التغير نتيجة للتغير في سعر السلعة ذاتها [فقط] عند ثبات باقي العوامل المؤثرة في الطلب .

التغير في الطلب : ينشأ عن التغير في أحد العوامل الأخرى [الدخل ، أذواق المستهلكين ، توقعات المستهلكين عدد المستهلكين ..] بخلاف سعر السلعة ذاتها [فقط] ، ويوضح بيانياً بانتقال منحنى الطلب إلى جهة اليمين أو إلى جهة الشمال كما في الشكل [٤ – ٣]

❖ المنحنيات البيانية هندسياً : إذا انتقلت إلى جهة اليمين ، فإنها تزداد [+]

إذا انتقلت إلى جهة اليسار ، فإنها تنخفض [–]

معلومة مهمة ، تابع الشرح على منحنى الطلب ←

- التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في سعر السلعة يؤدي إلى حركة على طول منحنى الطلب .
- التغير في الطلب نتيجة للتغير في العوامل الأخرى يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب .

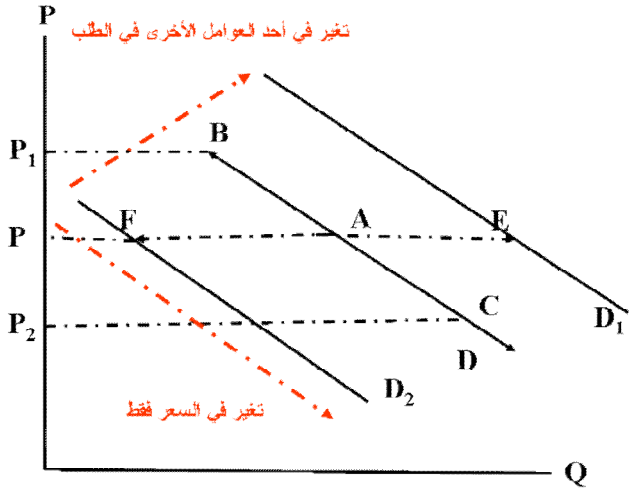

المحاضرة الخامسة / العرض

قانون العرض :

ينص قانون العرض على أن المنتجون يعرضون كميات أكبر من السلعة عند زيادة السعر ، وكميات أقل عند انخفاض السعر ، وذلك عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في العرض ثابتة دون تغيير .

العرض متعلق بالمنتجين [وليس البائعين] و يعبر عن :

← الرغبة : تحركها الرغبة في تحقيق الأرباح .

← الاستعداد : هي القدرة الإنتاجية من خلال توفر التكنولوجيا وكل ما هو مساعد على الإنتاج .

← استجابة لمستويات السعر : وذلك لتحديد كمية الإنتاج والكمية المعروضة .

← ثبات باقي العوامل المؤثرة في العرض [سعر السلعة ، أسعار مدخلات الإنتاج ، التقدم التقني ، أسعار السلع الأخرى ، توقعات المنتجين ، عدد المنتجين]

- العرض : عبارة عن العلاقة بين مستوى السعر ومستويات الإنتاج .
- المنتجون لا يتحركون إلا إذا ارتفعت الأسعار .
- توازن السوق مهم جداً في الاقتصاد الجزئي حيث توازن السوق هو الحالة المثلى التي يجب أن تسود في جميع الأسواق ، وذلك لكي يحقق الأهداف بالنسبة إلى :
  - المستهلك : تعظيم المنفعة
  - المنتج : تعظيم الأرباح

جدول العرض :

هو جدول يضم مستويات مختلفة من أسعار السلعة أو الخدمة تقابلها الكميات المعروضة بواسطة المنتجين عند كل منها، كما في الجدول [٤ – ٣]

الجدول رقم (٤-٣): جدول العرض

النقاط	السعر P بالدينار	الكميه المعروضه Q بالكيلوجرام
A	١	١٠
B	٢	٢٠
C	٣	٣٠
D	٤	٤٠
E	٥	٥٠
F	٦	٦٠

- ❖ العلاقة بين السعر والكمية المعروضة [علاقة طردية موجبة] .
- ❖ كلما ارتفع السعر : – الطلب يقل [علاقة عكسية]
  – الطلب يزداد [علاقة طردية]

❖ السبب وراء ازدياد الكمية المعروضة عند ارتفاع الأسعار ، لأن المنتجين يرون أن هناك فرصاً ربحية عظيمة يجب استغلالها عن طريق توفير كمية معروضة بنسبة أكبر .

منحنى العرض:

يمكننا تمثيل الأرقام الواردة بالجدول بيانياً بمنحنى العرض (S) الذي يتجه من أسفل جهة اليسار إلى أعلى جهة اليمين كما في الشكل [٤ – ٤]

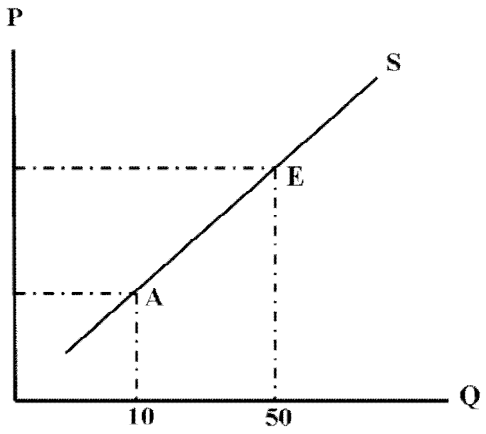

❖ الشكل رقم [٤ – ٤] : يصور منحنى العرض العلاقة الموجبة بين السعر والكمية المعروضة، حيث تؤدي زيادة (نقصان) السعر إلى زيادة (نقصان) الكمية المعروضة

- ❖ منحنى العرض ← منحنى متزايد ← طردي مع الأسعار .
- ❖ منحنى الطلب ← منحنى متناقص ← عكسي مع الأسعار .

	العرض	الطلب
جهة الاختصاص	[يختص بالمنتجين]	[يختص بالمستهلكين]
عند زيادة السعر مع ثبات بقية العوامل المؤثرة	[+] زيادة الكمية المعروضة	[–] نقص الكمية المطلوبة
عند انخفاض السعر مع ثبات بقية العوامل المؤثرة	[–] نقص الكمية المعروضة	[+] زيادة الكمية المطلوبة
نوع المنحنى	منحنى متزايد	منحنى متناقص
نوع العلاقة التي تربطه بالأسعار	طردي مع الأسعار	عكسي مع الأسعار

قانون العرض :

ينص قانون العرض على أن المنتجون يعرضون كميات أكبر من السلعة عند زيادة السعر ، وكميات أقل عند انخفاض السعر ، وذلك عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في العرض ثابتة دون تغيير.

العوامل المحددة للعرض :

١ – سعر السلع : كلما ارتفع سعر السلع ، زاد الإنتاج بغية تحقيق أعلى نسبة ربحية ممكنة .

٢ – أسعار مدخلات الإنتاج : أسعار المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية .

فمثلا غرف النوم منها ما يكون سعرها ١٠,٠٠٠ ومنها ب ١٢,٠٠٠ وهكذا . ما لسبب في ذلك ؟ السبب هو نوعية الخشب المستخدم وشكل الغرفة فإذا كان الخشب نوعيه ممتازة فان السعر يكون مرتفع ، وإذا كانت المدخلات التي تستخدم في الإنتاج عالية السعر فأنها ستخفض الكميات المعروضة .

ومن ثم تخفض الأرباح ، وقد يصل إلى أن يكون سعر السوق أقل من التكلفة الإنتاجية ، وبالتالي تحقيق خسائر ، وهو ما يطلق عليها [نقطة الخروج من السوق] .

٣ – التقدم التقني : زيادة استخدام التقنية في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة بناءً على زيادة سرعة الإنتاج .

٤ – أسعار السلع الأخرى : [أسعار السلع البديلة في الإنتاج ، أسعار السلع المكملة في الإنتاج] .

- السلع البديلة في الإنتاج : إذا كانت شركة تنتج قمح أو ذرة ، والتقنيات المستعملة هي نفسها ، فإذا ارتفع سعر الذرة في السوق ، فمن وجهة نظر المنتج أن ربحه سيزيد إذا ركز على إنتاج الذرة ، عليه فإن الشركة تحول إنتاجها من القمح إلى الذرة ، فيرتفع إنتاج الذرة وينخفض إنتاج القمح .
- السلع المتكاملة في الإنتاج : ارتفاع سعر الجلود سيؤدي إلى زيادة ذبح الخراف ، بغية الحصول على جلودها وبالتالي زيادة المعروض من اللحوم الحمراء .

٥ – توقعات المنتجين : تقوم الشركات بتأجيل الإنتاج إلى الفترة المتوقع ارتفاع السعر فيها .

٦ – عدد المنتجين : زيادة عدد المنتجين لسلعة ما يؤدي إلى توفر الكميات المعروضة بكثرة .

- ❖ العملية الإنتاجية ، منفصلة عن العملية التسويقية .
- ❖ المنتج يقوم بإنتاج ما يستطيع بيعه .

التغير في الكمية المعروضة و التغير في العرض :

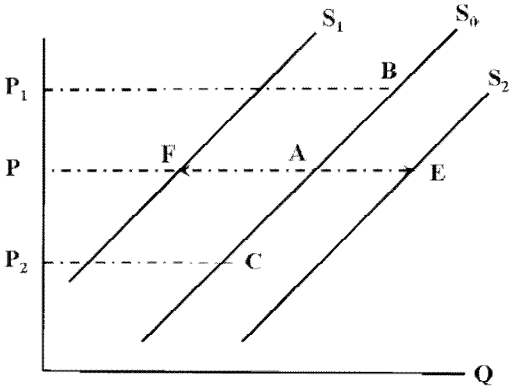

التغير في الكمية المعروضة : ينشأ نتيجة للتغير في سعر السلعة ذاتها ، ويصور بيانياً بالتحرك على طول منحنى العرض من نقطة إلى أخرى ، كما في الشكل [٤ – ٥] .

- الشكل [٤ – ٥] : يوضح التغير في الكمية المعروضة كحركة على طول منحنى العرض ، وينتج عن التغير في سعر السلعة المعروضة [من أعلى إلى أسفل] أو [من أسفل إلى أعلى] .
- يصور التغير في العرض بانتقال منحنى العرض إلى جهة اليمين أو إلى جهة الشمال وينتج ذلك عن التغير في العوامل الأخرى المؤثرة في العرض بخلاف سلع السلعة المعروضة [لليمن أو لليسار] .

التغير في العرض : ينشأ عند حدوث التغير في أحد العوامل الأخرى المؤثرة في العرض بخلاف سعر السلعة ذاتها . ويؤدي إلى انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليسار في حالة انخفاض العرض .

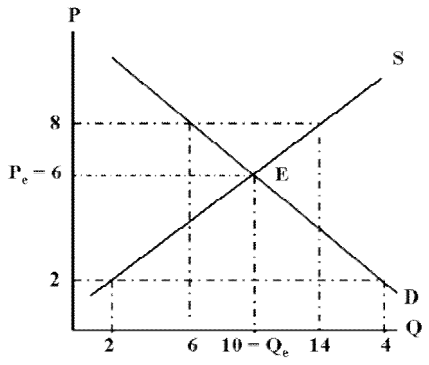

توازن السوق : يتحقق توازن السوق عندما تكون الكمية المطلوبة وحدات مساوية للكمية المعروضة تماماً ، عند سعر توازن السوق ، كما في الشكل [٤ – ٦] .

- الشكل [٤ – ٦] : يتحقق توازن السوق عندما تتعادل الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها عند سعر معين يطلق عليه سعر التوازن Pe.

أثر التغير في الطلب :

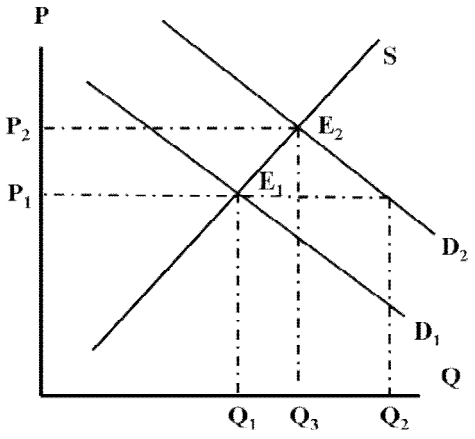

يوضح الشكل [٤ – ٧] سوق السمك في مدينة المنامة في حالة توازن عند السعر (P1) والكمية (Q1) يومياً . لنفرض أن الطلب على الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة متوسط دخل الأسرة أو بسبب ارتفاع أسعار اللحوم كسلعة بديلة ، فما هو الأثر المتوقع على سعر وكمية التوازن في سوق السمك ؟

- زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة كمية التوازن وارتفاع سعر التوازن . [+ طلب + توازن + سعر توازن]

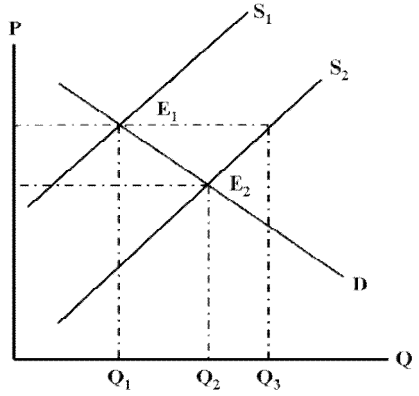

اثر التغير في العرض :

يوضح الشكل [٤ – ٨] سوق السمك في مدينة المنامة في حالة توازن عند السعر (P1) والكمية (Q1) يومياً. لنفرض أن عرض الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة أعداد الصيادين أو بسبب التقدم التقني في صناعة صيد الأسماك، فما هو الأثر المتوقع على سعر وكمية التوازن في سوق السمك ؟

- ❖ زيادة العرض تؤدي إلى زيادة كمية التوازن و انخفاض سعر التوازن . [+ عرض + توازن – سعر توازن]

أثر التغير في الطلب والعرض معاً :

لنفرض أن الطلب على الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة متوسط دخل الأسرة أو بسبب ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ، ولنفرض أن عرض الأسماك قد زاد أيضاً في الوقت نفسه نتيجة لزيادة أعداد الصيادين أو بسبب التقدم التقني في صناعة صيد الأسماك، فما هو الأثر المتوقع على سعر وكمية التوازن في سوق السمك؟ وذلك يعتمد على الحجم النسبي للزيادة في كل من الطلب و العرض .

- ❖ قد تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب كما في الشكل [٤ – ٩]

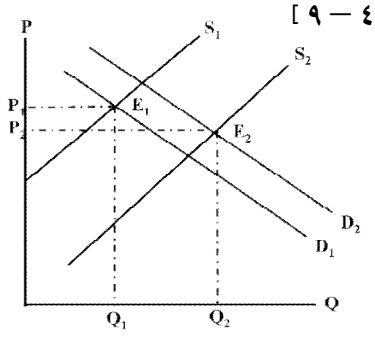

- ❖ الشكل [٤ – ٩] : ❖ زيادة الطلب و العرض ←
  - زيادة مؤكدة في كمية التوازن .
  - تغير غير مؤكد في سعر التوازن .

وذلك يعتمد على الحجم النسبي للزيادة في كل من الطلب والعرض .

- ❖ قد تتساوى الزيادة في كل من العرض والطلب كما في الشكل [٤ – ١٠]

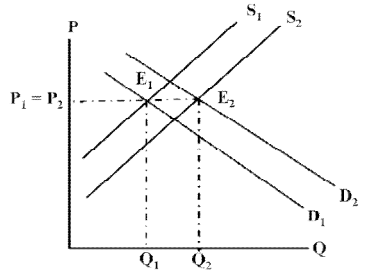

- ❖ الشكل [٤ – ١٠] : ❖ زيادة الطلب و العرض بقدر متساوي ←
  - زيادة مؤكدة في كمية التوازن .
  - ثبات في سعر التوازن دون تغير .

❖ قد تكون الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العرض كما في الشكل [٤ – ١١]

❖ الشكل [٤ – ١١] : ❖ زيادة الطلب أكبر من الزيادة في العرض ←

- زيادة مؤكدة في كمية التوازن .
- ارتفاع سعر التوازن .

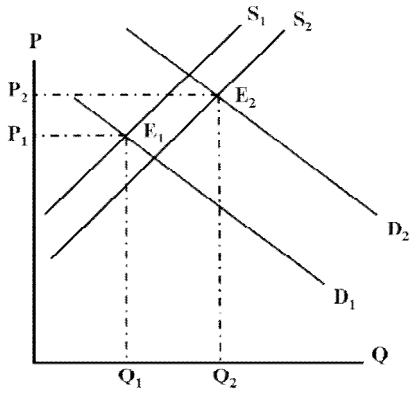

المحاضرة السابعة / الفصل السادس

السياسات الحكومية : ومنها :

*** تحديد الحد الأعلى للسعر** : ويقصد به :

تشريع الحد الأعلى للسعر هو قانون يلزم المتعاملين في سوق سلعة معينه بعدم زيادة السعر عن المستوى المنصوص عليه في القانون .

س / من الذي يقوم بتحديد الحد الأعلى للسعر ؟ وكيف يتم ذلك ؟ و لماذا ؟

الحكومة تحدد الحد الأعلى للسعر ، عن طريق وزارة التجارة ، ويتم ذلك عن طريق تشريع قانون ملزم ، بهدف ضمان تحقيق المصالح لكل أطراف العملية الاقتصادية كالتالي :

ويكون ذلك في صالح
- ❖ المنتج : لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب وبالتاي لن يتم بيع المنتج
- ❖ المستهلك : لأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك .

❖ يتم تحديد الأسعار في السوق وفق آلية العرض و الطلب .

❖ السياسة الاقتصادية تؤثر على [السياسة النقدية] وتؤثر على [الطلب الكلي و العرض الكلي] وتؤثر على مستوى التوازن الكلي و الجزئي وأسعار السلع والخدمات .

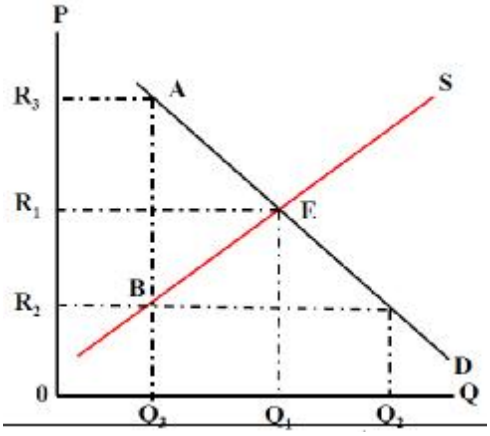

❖ يوضح الشكل [٦ – ١] وضع التوازن في سوق استئجار المساكن في إحدى المدن ، حيث أن متوسط الإيجار عند التوازن هو R1 وعدد المساكن المطلوبة و المعروضة هو Q1 .

❖ الشكل [٦ – ١] : وضع حد أعلى للإيجار عند R2 يتسبب في عجز قدره [Q2 – Q3] وارتفاع في إيجارات السوق السوداء قد تفوق إيجار التوازن قبل تدخل الحكومة وقد يصل الإيجار في السوق السوداء إلى [R3] كحد أقصى .

س/ لماذا تتدخل الدولة ؟

لمحاربة الأنشطة الغير قانونية [السوق السوداء] .

❖ السوق السوداء = السوق الموازية = السوق الغير خاضعة للقوانين المنظمة .

شرح سريع :

❖ عند ⬇ أسعار الإيجار R2 يؤدي إلى ⬇ عدد الوحدات السكنية المعروضة Q3

❖ عند ⬆ أسعار الإيجار R1 يؤدي إلى ⬆ الكمية المطلوبة Q1 وهي حالة التوازن

❖ عند ⬆ أسعار الإيجار R3 يؤدي إلى ⬇ الكمية المطلوبة Q3

ما هي آثار تحديد الحد الأعلى للسعر ؟

١ – حدوث نقص أو عجز في السلعة .

٢ – هدر الموارد في البحث دون جدوى .

٣ – ظهور السوق السوداء حيث تباع السلعة بأسعار قد تفوق سعر التوازن الأصلي .

* **تحديد الحد الأدنى للسعر** : ويقصد به :

وهو قانون لا يجيز بيع سلعة معينه بأقل من السعر الذي حدده القانون ، مثل قانون الحد الأدنى لأجور العمال غير المهرة .

الحد الأدنى للأجور : هو حماية لحق العامل لكي لا يبتزه صاحب العمل ، وهي حماية و ترشيد واستغلال عقلاني للموارد الاقتصادية الموجودة .

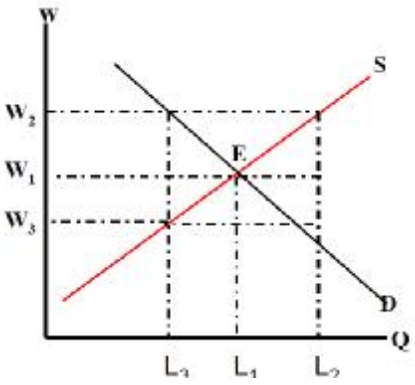

❖ يوضح الشكل [٦ – ٢] وضع التوازن في سوق العمال غير المهرة في غياب التدخل الحكومي ، حيث W1 و L1 هما اجر التوازن وعدد العمال عند التوازن .

❖ الشكل [٦ – ٢] : وضح حد أعلى لأجور العمال غير المهرة يتسبب في ظهور بطالة قدرها [L2 – L3] مما يدفع العمال إلى قبول أجور قد تقل عن أجر التوازن قبل التدخل الحكومي وقد تصل إلى W3 كحد أدنى .

❖ سعر العمل = الأجور .

❖ عند ⬇ الأجور عند W3 يؤدي إلى ⬇ إحجام العمال عن عرض عملهم [خدماتهم في سوق العمل]

❖ عند ⬆ سعر العمل عند W2 يؤدي إلى ⬆ إقبال العمال على عرض عملهم [خدماتهم في سوق العمل]

❖ فكرة سوق العمل :

☒ الأفراد : يملكون سلعة العمل فيعرضونها [المجهود و الخبرة] على المؤسسات ، للحصول على الدخل

☒ المؤسسات : تحتاج سلعة العمل [المجهود والخبرة] فتطلبها من الأفراد ، لتعظيم الأرباح

س/ ما هي الآثار الناتجة عن تحديد الحد الأدنى للأجور ؟

١ – ظهور البطالة بين العمال غير المهرة ، لأنهم لم يستطيعون العمل في أجور متدنية جداً ، عندها تقوم الحكومة بتحديد الحد الأدنى لأجور العمال غير المهرة .

٢ – هدر الموارد في البحث عن العمل دون جدوى .

٣ – ظهور السوق السوداء قد يقبل العمال فيها بأجور قد تقل عن أجر التوازن الأصلي .

- كلما ارتفعت الأجور [سعر العمل] كلما كانت العمال مستعدة للعمل ، لزيادة الدخل ، ومن ثم القدرة على إشباع الرغبات عن طريق الاستهلاك .
- كلما انخفضت الأجور [سعر العمل] كلما طلبت المؤسسات المزيد من العمل ، لزيادة الإنتاج ومن ثم تعظيم الأرباح .
- كلما ارتفعت الأجور [عن طريق تحديد الدولة للحد الأدنى للأجور] كلما أحجمت المؤسسات عن طلب العمل .

السياسات الضريبية :

- جمع الضرائب يعود من خلال إنفاق الدولة العام على المشاريع الأخرى والأمور التنموية .
- يعتبر المنتجون وسطاء للحكومة فيما يتعلق بالضرائب على المستهلكين .
- عند فرض الضرائب على المنتج ، يقوم بتحميلها أسعار السلع والخدمات ، ومن ثم يدفعها المستهلك .

ضريبة الإنتاج : هي قدر من المال تأخذه الحكومة من المنتج أو البائع مقابل كل وحدة مباعة من السلعة أو الخدمة .

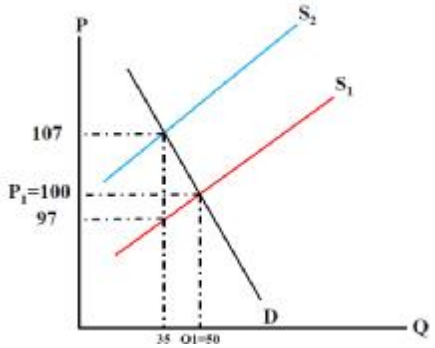

- في الشكل [٦ – ٣] نفترض أن سوق السلعة [X] كان في حالة توازن قبل فرض الضريبة عند [P=100] و [Q=50] .
- الشكل [٦ – ٣] : فرض الضريبة ينقل منحنى العرض من S1 إلى S2 ويرتفع سعر المشتري إلى ١٠٧ بدلاً من ١٠٠ ، ويسهم ذلك في سداد الضريبة بمقدار ٧ دنانير ، بينما ينخفض سعر البائع إلى ٩٧ دينار ويسهم في سداد الضريبة وتحصل الحكومة على إيراد كلي قدره ٣٥٠ ديناراً .
- عند فرض الضريبة ، فإن السعر يرتفع .
- الضريبة عبارة عن تكلفة إضافية لقيمة المنتج .
- عند ارتفاع السعر فإن المنتجين يزيدون الكمية المعروضة [بغية تحقيق الأرباح] ومع ذلك فإن المستهلكين يقللون طلبهم لهذه السلعة [بغية تحقيق الاستفادة المثلى من قيد الميزانية – الدخل] .

توزيع العبء الضريبي :

في حالة ضريبة الإنتاج أو المبيعات تقع مسئولية سداد الضريبة بالكامل من إيرادات البيع أم أن بإمكانه نقلها كليا أو جزئيا إلى المستهلك ؟

❖ إذا كان هناك سلعة عليها ضريبة سيكون سعرها مرتفع عن السلع البديلة التي ليس عليها ضريبة فالمستهلك سيشتري السلعة التي ليس عليها ضريبة وبالتي سيضطر البائع إلى دفع الضريبة بنفسه ، أما إذا كانت كل السلع عليها ضريبة سيضطر المستهلك أن يشتري هذه السلع ويدفع الضريبة .

الطلب عديم المرونة :

يفترض في هذا التحليل أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذي انحدار موجب ، أما الطلب على السلعة فهو غير مرن تماما ، فمنحنى الطلب في هذه الحالة يكون عموديا كما يتضح في الشكل [٦ – ٤]

☒ فرض أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذي انحدار موجب .

۞ في منحى طلب غير مرن تماماً :

🡸 يكون منحنى الطلب عامودي ، ثم

🡸 يتحمل المستهلك كامل الضريبة [لأن السلعة ليس لها بديل] ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة

🡸 هذا الأمر يجعل البائع لا يتحمل أي شيء .

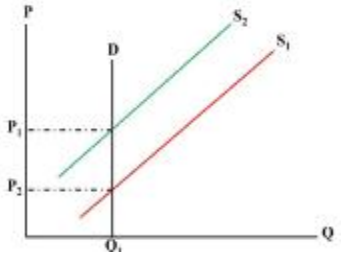

❖ الشكل [٦ – ٤] : في حالة الطلب عديم المرونة ، يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة ولا يسهم البائع في تحمل الضريبة ، كما في حالة الأدوية عديمة البدائل .

الطلب المرن تماما :

في هذه الحالة يفترض أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذي انحدار موجب ، أما الطلب على السلعة فهو مرن تماما ، كما يتضح من منحنى الطلب الأفقي في الشكل [٦ – ٥]

☒ فرض أن للسلعة منحنى عرض اعتيادي ذي انحدار موجب .

۞ في منحى طلب مرن تماماً :

🡸 يكون منحنى الطلب أفقي ، ثم

🡸 يتحمل البائع كامل الضريبة [لأن السلعة لها بدائل بدون ضريبة] ويرتفع سعره بمقدار الضريبة

🡸 هذا الأمر يجعل المستهلك يتفادى الضريبة لأنه بحث عن البدائل التي ليس عليها ضرائب .

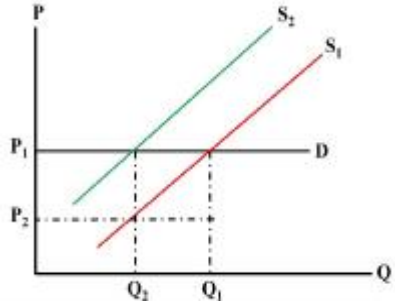

❖ الشكل [٦ – ٥] : في حالة الطلب المرن تماماً ، يتحمل البائع الضريبة كاملة وينخفض سعره بمقدار الضريبة ، ولا يسهم المشتري في تحمل الضريبة ، كما في حالة السلعة ذات البدائل العديدة ، حيث يتمكن المشتري من استهلاك البدائل غير الخاضعة للضريبة فيتفادى بذلك تحمل العبء الضريبي .

العرض عديم المرونة :

في هذه الحالة يفترض أن للسلعة منحنى طلب اعتيادي ذي انحدار سالب ، ومنحنى عرض غير مرن تماما يمثل بخط راسي في الشكل [٦ – ٦]

☒ فرض أن للسلعة منحنى طلب اعتيادي ذي انحدار سالب .

۞ في منحى عرض مرن تماماً :

← يكون منحنى العرض عامودي ، ثم

← يتحمل البائع كامل الضريبة ، فيضطر إلى تخفيض سعره [لعجزه عن مجارات سعر السلع البديلة المعفية من الضرائب التي اتجه إليها المستهلك] .

← هذا الأمر يجعل المستهلك يتفادى الضريبة لأنه بحث عن البدائل التي ليس عليها ضرائب .

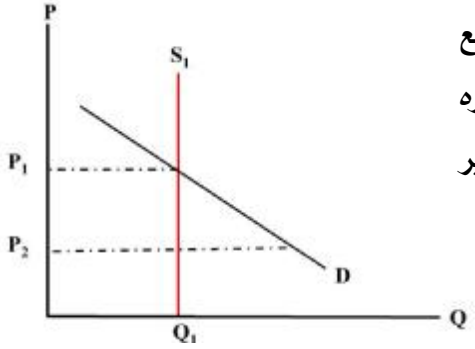

❖ الشكل [٦ – ٦] في حالة العرض عديم المرونة : يتحمل البائع الضريبة كاملة وينخفض سعر البائع بمقدار الضريبة لعجزه عن تفادي الضريبة بالتحول إلى السلع البديلة في الإنتاج ، غير الخاضعة للضريبة .

العرض المرن تماما :

في حالة الطلب الاعتيادي والعرض تام المرونة ، يكون منحنى العرض خطا أفقيا عند سعر التوازن قبل الضريبة كما في الشكل [٦ – ٧]

☒ فرض أن للسلعة منحنى طلب اعتيادي ذي انحدار سالب .

۞ في منحى عرض مرن تماماً :

← يكون منحنى العرض أفقي ، ثم

← يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري [لأن ليس لديه بدائل]

← هذا الأمر يجعل البائع يتفادى الضرائب ، لأن باستطاعته إنتاج بدائل غير خاضعة للضرائب .

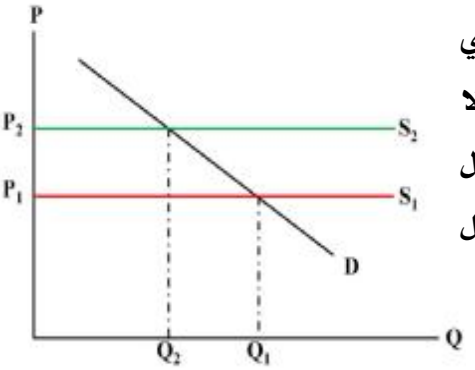

❖ الشكل [٦ – ٧] : في حالة العرض المرن تماماً ، يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة ، ولا يسهم البائع في تحمل الضريبة ، حيث يتمكن البائع من التحول إلى إنتاج أو بيع البدائل غير الخاضعة للضريبة لتفادي تحمل عبء الضريبة .

سياسات استقرار دخول المزارعين :

تتقلب أسعار المنتجات الزراعية بدرجه كبيره في الأمد القصير . ولما كان لتقلبات الأسعار أثر مباشر على تقلبات دخول المزارعين ، لذلك فقد لجأت بعض الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية تستهدف المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية وبالتالي دخول المزارعين ، وذلك حمايةً لهم من الخسارة وتشجيعاً لهم لإنتاج المزيد من المزروعات .

ويوضح الشكل [٦ – ٨] وضع التوازن المتوقع في سوق إحدى المنتجات الزراعية وليكن القمح في إحدى الدول

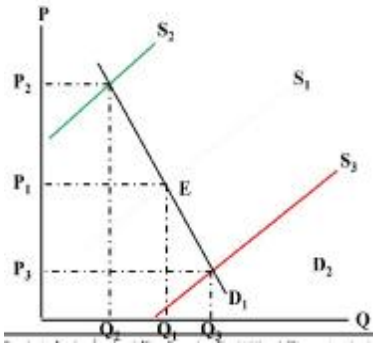

❖ الشكل [٦ – ٨] تؤدي تقلبات الإنتاج الزراعي ، إلى تقلبات في أسعار المنتجات الزراعية ولكن في الاتجاه المعاكس ، وكلما انخفضت مرونة الطلب على السلع الزراعية كان أثر تقلبات الإنتاج على الأسعار أكبر .

أثر تقلبات الإنتاج على دخول المزارعين :

تؤدي المواسم الزراعية الجيدة إلى انخفاض دخول المزارعين ، في حين تؤدي المواسم الزراعية السيئة إلى زيادة دخولهم ، لأنه تكون كمية العرض قليلة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ، ومن ثم زيادة أسعارها نظير قلة الكمية المعروضة وعدم قدرة المزارعين على توفير بدائل للمنتجات وهذا ما يساعد على تحمل المستهلك لفارق السعر .

سياسات استقرار أسعار المنتجات الزراعية :

تتمثل أهم سياسات دعم استقرار الأسعار الزراعية فيما يلي :

التعويضات : تعمل الحكومة للحيلولة دون انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية عن طريق خفض الإنتاج ، بتعويض المزارعين عن المساحات غير المزروعة .

حصص الإنتاج : وهو نظام لتقييد الإنتاج والحد من زيادة العرض إلى مستويات تهدد بانخفاض السعر عن مستواه المستهدف لاستقرار دخول المزارعين .

تحديد الحد الأدنى للسعر : تحديد حد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية من اجل حماية دخول المنتجين الزراعيين .

مخزون موازنة الأسعار : بناء مخزون من السلع المراد الحد من تقلبات أسعارها بشراء الفائض في سنوات وفرة المحصول ، ثم بيع كميات من هذا المخزون في سنوات انخفاض الإنتاج .

❖ كل هذه السياسات تسعي وراء توزيع الثروات بين أكبر قدر ممكن من الناس سواءً منتجين أم مستهلكين وذلك تحقيقاً لمبدأ الرفاهية .

الكفاءة الإنتاجية :

تنقسم إلى :

1. الكفاءة الإنتاجية الفنية : ويكون ذلك بالحصول على أقصى إنتاج ممكن باستخدام قدر معين من الموارد ومن ضمنها الوقت .
2. الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية : تحقيق قدر معين من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة ، ويمكن الوصول إلى الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية عند إنتاج كميات مع المنافسين بأقل التكاليف باستعمال طرق عدة منها ما هو مشروع ، وأغير مشروع [توظيف الأطفال ، توظيف عمال بأجور قليلة جداً ، زيادة ساعات العمل اليومية المعتادة ، استعمال مواد رديئة] .

المدى القصير والمدى الطويل :

1. المدى القصير : هو الفترة التي لا تكفي لقيام المنشأة بتغيير جميع عناصر الإنتاج ، فيبقى على الأقل عنصر واحد من عناصر الإنتاج ثابتاً بينما تتغير باقي عناصر الإنتاج .
2. المدى الطويل : هو الفترة التي تصبح فيها جميع عناصر الإنتاج متغيرة فهو لهذا السبب يعرف بالمدى التخطيطي ، وذلك بغرض زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح .

قانون تناقص الغلة :

ينص هذا القانون على أنه عند إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى قدر ثابت من عناصر الإنتاج الأخرى ، فإن الناتج الحدي لعنصر الإنتاج المتغير يأخذ في النهاية في التناقص .

مثال : [[قطة زراعية تحتاج إلى ٤ مزارعين ، إذا وضعت مزارع واحد ، أدى إلى إنتاج معين ، وإضافة مزارع ثاني يزيد كمية الإنتاج ، و إضافة مزارع ثالث يزيد كمية الإنتاج ، وعند إضافة مزارع رابع تزيد كمية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن ، ولكن عند إضافة مزارع خامس أو أكثر فإن الإنتاج يأخذ في التناقص ، وذلك مرده إلى أن المزارعين الإضافيين سوف يعيقون إمكانية قيام بقية المزارعين بأعمالهم]] .

❖ كلما زاد عنصر العمل فوق طاقة العملية الإنتاجية أدى إلى :

+ زيادة في الناتج الكلي .
- نقص في الناتج الحدي .

الناتج المتوسط :

هو نصيب الوحدة من ذلك العنصر من الإنتاج الكلي ، ولقياس مدى مساهمة العمال والآلات في إنتاج ١٠٠٠ وحدة يومياً ، وذلك بحساب المتوسط بقسمة الكمية المنتجة على عنصر العمل أو الآلات .

العلاقة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج :

❖ قانون تناقص الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج المتغيرة [قانون تناقص الغلة] .

❖ الإنتاج : هو تحويل مواد خام [أولية] إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة ، موجه للاستهلاك النهائي ، فكلما أدخلنا مدخلات أكثر حصلنا على مخرجات أكثر .

❖ العائد على الحجم : - إنتاج كبير ، يؤدي ، إلى عائد كبير .

- إنتاج قليل ، يؤدي ، إلى عائد قليل .

دالة الإنتاج في المدى القصير : الشكل [٧ – ١]

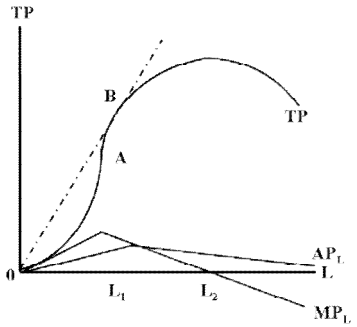

$$Q = f(L, K) \qquad \partial Q/\partial L > 0; \qquad \partial Q/\partial K > 0$$

❖ الشكل [٧ – ١] دالة الإنتاج في المدى القصير ، حيث يزيد الإنتاج بمعدل متزايد في البداية ، ثم يستمر في التزايد بمعدل متناقص حتى يصل نهايته العظمى عن النقطة [M] ليتناقص بعد ذلك .

❖ كمية الإنتاج يحددها : - العمل ويقصد بهم العمال

- رأس المال

الناتج الحدي : الجدول [٧ – ١]

هو التغير في الناتج الكلي المترتب على التغير في كمية هذا العنصر بوحدة واحدة عند ثبات كميات باقي عناصر الإنتاج ، وتحسب كما يلي : $MP_L = \frac{\Delta Q}{\Delta L}$

الجدول (٧ – ١): الناتج الكلي والمتوسط والحدي لعنصر العمل

عدد العمال L	الناتج الكلي Q	الناتج الحدي MP_L	الناتج المتوسط AP_L
١	١٥		١٥,٠
٢	٣١	١٦	١٥,٥
٣	٤٨	١٧	١٦,٠
٤	٦٤	١٦	١٦,٠
٥	٧٨	١٤	١٥,٦
٦	٩٢	١٤	١٥,٣
٧	١٠٣	١١	١٤,٧
٨	١١٢	٩	١٤,٠
٩	١١٨	٦	١٣,١
١٠	١٢٠	٢	١٢,٠

❖ الناتج الحدي عن عدد عمال [٢] هي كالتالي :

كمية الإنتاج عند عدد [٢] عامل = ٣١

ناقص كمية الإنتاج عن عامل واحد = ١٥

بإجراء عملية الطرح يكون الناتج الحدي لعدد عاملين هو [١٦]

❖ الناتج المتوسط = الناتج الكلي ÷ عدد العمال

= الناتج الكلي لعدد ٢ عامل ÷ عدد العمال ٢ عامل

الناتج المتوسط = ٣١ ÷ ٢ = ١٥,٥

❖ كلما زدنا في عنصر العمل فوق طاقة العملية الإنتاجية ، كلما زاد الناتج الكلي ، لكن يصحبه انخفاض للناتج الحدي .

❖ التغير في الكمية المنتجة / التغير في كمية رأس المال = يجب أن تكون موجبة .

❖ التغير في الكمية المنتجة / التغير في كمية العمل = يجب أن تكون موجبة .

المراحل الثلاث للإنتاج : الشكل [٧ – ٣]

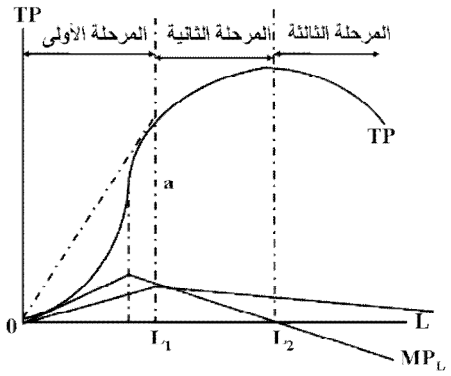

المرحلة الأولى: من الصفر وحتى يصل الناتج المتوسط لعنصر الإنتاج المتغير إلى نهايته العظمى .

المرحلة الثانية : من مستوى الإنتاج المقابل للنهاية العظمى للناتج المتوسط وحتى يصل الناتج الكلي إلى نهايته العظمى .

المرحلة الثالثة: من نقطة النهاية العظمى للناتج الكلي وما بعدها .

❖ الشكل [٧ – ٣] : تبدأ المرحلة الأولى من الصفر وتنتهي عند النهاية العظمى للناتج المتوسط، ثم تبدأ المرحلة الثانية لتنتهي عند النهاية العظمى للناتج الكلي، لتبدأ المرحلة الثالثة بعد ذلك.

مرحلة أولى | مرحلة ثالثة

صفر ← نهاية عظمى للناتج المتوسط ← النهاية العظمى للناتج الكلي ← ما بعد ذلك

مرحلة ثانية

العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط : الشكل [٧ – ٢]

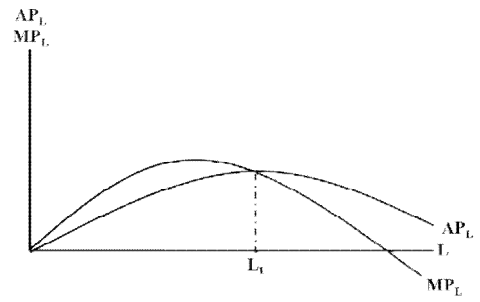

الشكل [٧ – ٢] : الناتج المتوسط والناتج الحدي لعنصر العمل:

+ يزداد الناتج المتوسط طالما كان الناتج الحدي أكبر .
– ينخفض الناتج المتوسط عندما يصبح الناتج الحدي أقل منه .
= عند حالة التساوي بين الناتج المتوسط والناتج الحدي ، يكونان قد وصلا إلى نقطة [النهاية العظمى] L1

منحنيات سواء الناتج : الشكل [٧ – ٤]

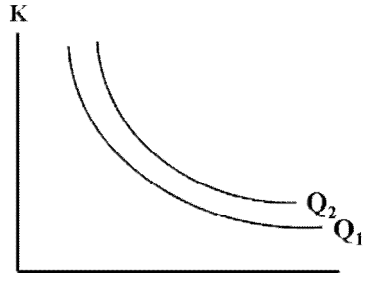

خصائص منحنيات سواء الإنتاج :

١ – منحنيات سواء الناتج ذات ميل سالب ومقعرة باتجاه نقطة الأصل .

٢ – منحنيات سواء الناتج لا تتقاطع .

٣ – المنحنيات الأبعد عن نقطة الأصل تشير إلى مستوى أعلى من الناتج .

❖ الشكل [٧ – ٤] : منحنيات السواء للإنتاج، مقعرة إلى نقطة الأصل ، ولا تتقاطع ، والمنحنى (Q2) يشير إلى مستوى إنتاجي أكبر من مستوى الإنتاج على المنحنى (Q1)

- ❖ تحرك المنحنيات باتجاه اليسار : نقصان ، ويعني ذلك مستوى إنتاج أقل .
- ❖ تحرك المنحنيات باتجاه اليمين : زيادة ، ويعني ذلك مستوى إنتاج أكبر .

معدل الإحلال الحدي بين العمل ورأس المال :

الإحلال : هو عملية إبدال شيء بآخر ، وتكون بتقليل عدد العمال [عنصر العمل] والاستفادة من [رأس المال] عن طريق التقدم التقني الذي يحتاج إلى عدد أقل من العمال للمتابعة والتشغيل فقط .

- ❖ إن أنواع العوائد ، هي التي تحدد مسار أي مؤسسة في السوق ، عن طريق كفاءة الإنتاج .
- ❖ عائد الشركة : هو ما تتحصل عليه من خلال عملية البيع [زيادة المبيعات = زيادة العوائد]

❶ العائد على الحجم :

زيادة الإنتاج الكلي عند زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة .

زيادة العمال و زيادة الآلات و زيادة المواد المستخدمة ، يؤدي ، إلى زيادة عناصر الإنتاج .

❷ العائد الثابت على الحجم :

زيادة كميات جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الكلية بنسبة مماثلة .

كلما زادت كميات عناصر الإنتاج بـ [٢٠٪] مثلاً ، يؤدي ، إلى زيادة كمية الإنتاج بنفس النسبة [٢٠٪] .

❸ العائد المتزايد على الحجم :

زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة ، تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلية بنسبة أكبر .

زيادة العمال بنسبة [١٠٪] ، يؤدي ، إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة [١٥٪] مثلاً .

❹ العائد المتناقص على الحجم :

زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة ، يؤدي ، إلى زيادة الإنتاج الكلي بنسبة أقل .

زيادة كمية عناصر الإنتاج بنسبة [٥٪] ، يؤدي ، إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة [٣٪] وهذا إنتاج غير كفؤ لأنه يوجد خسارة بمقدار [٢٪] وهذا ما يسمى بالعائد المتناقص على كمية الإنتاج [قانون تناقص الغلة]